اللغة العربية بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

دخول الفاء على الخبر
دراسة نحوية

إعداد

د/ حمادة محمد حسين أحمد بودى

المدرس فى قسم اللغويات في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر في أسيوط

(العدد التاسع والعشرون – الجزء الثانى أكتوبر ٢٠١٠)

J

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلام على خير خلقِ الله ، محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه الطيبين ، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين .

وبعد ؛؛؛

فإنّ أفضلَ ما رغب فيه الراغبُ ، وتعلّقَ به الطالبُ معرفةُ لغة العرب ؛ إذ هى أفصحُ اللغات وأسماها ، وأفضلها وأعلاها ، فلقد حباها الله ــ ﷻ ــ تقويماً ، فصارت أوسعَ اللغات ، وأدقهَا تعبيراً ، وأكثرَها دلالة ؛ فلقد تكفل المولى ﷻ بحفظها على مرّ الدهور ؛ لأنها لغةُ الإسلام، ولسانُ القرآن .

وقد اختصّ الله ــ تعالى ــ هذه اللغة الشريفة بحروف المعاني ؛ حيث لم تحظَ لغةٌ من اللغات بهذه الميزة ، ومن بين هذه الحروف حرفُ الفاء ، الذي كثر ورودُه في القرآن الكريم ، وهو من أبرز حروف العطف التي تربط بين جمل القرآن وتراكيبه ، وقد أخذت جانباً صغيراً من جوانب هذا الحرف ، فاستقصيته من جميع جوانبه ، فجاء هذا البحث بعنوان " دخول الفاء على الخبر دراسة نحوية ".

وقد اخترت هذا الموضوع لما يأتي :

١- أنّ هناك بعض آيات من القرآن الكريم قد دخلت الفاء فيها على الخبر ، وذلك كأن يكون المبتدأ "أل" الموصولة بمستقبل عام نحو قوله تعالى :﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٢) وهذا ما لم يقبله بعض النحويين ، بحجة أنه مخالفٌ لقواعد اللغة ، وقد ردَدنا ذلك ؛ لأنّ قواعد اللغة يجب أنْ تُحْمَل على القرآن ، لا أن يُحْمَل القرآن على قواعد اللغة ؛ فإنّ ورودَ لفظةٍ أو آيةٍ من القرآن تعد شاهداً كافياً يؤخذ به ويقاس عليه ، وإنْ قلّ ورودُ مثل ذلك عن العرب ، وقد قام البحث بالرد على النحويين المانعين .

٢- أن دخول الفاء على الخبر له أحكامٌ متنوعةٌ ، تدور بين الوجوب والجواز والمنع ، فأردتُ أن يكون هذا البحث جامعاً لهذه الأحكام النحوية .

---

(١) من الآية : ٢ سورة النور .

(٢) من الآية : ٣٨ سورة المائدة .

٣- أن كتب النحو لم تُعْنَ - إلا القليل - بتفصيل أحكام هذا الموضوع، والمؤلفات النحوية التي عُنيت بذلك لم تذكره إلا في ذيل باب المبتدأ والخبر، فأردتُ أن يكون هذا البحث مُظهراً لهذا الموضوع .

٤- أنني لم أقف على باحثٍ قد خصّ هذا الموضوع ، أو أفرده بالدراسة والتحليل .

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يأتيَ في أربعة مباحث ، تسبقها تمهيد ، ومقدمة ، وتعقبهما خاتمة ، وفهارس فنية .

المقدمة : ذكرت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياره .

التمهيد : ذكرت فيه معاني حرف الفاء بإجمال .

المبحث الأول : دخول الفاء على خبر المبتدأ .

المبحث الثاني : دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ "أل" الموصولة وصلتها صفة صريحة مستقبلة الزمن .

المبحث الثالث : دخول الفاء على خبر النواسخ .

المبحث الرابع : دخول الفاء على خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه "إنّ" .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

الفهارس الفنية : وقد اقتصرت فيها على فهرسي : المصادر والموضوعات.

وبعد؛؛؛

فهذا جهد المقل ، وعمل العبد الضعيف ، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله ، وإن كانت الأخرى فما هو إلا عمل بشر، يخطئ صاحبه ويصيب ، والكمال المطلق لله وحده ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

د / حمادة محمد حسين أحمد بودي

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية في أسيوط

التمهيد

الفاء حرف مهمل ، خلافاً لبعض النحويين زعموا أنها تجرّ إذا نابت عن (رُبّ) في نحو قولك : فمثلك أكرمت [٣] ، وخلافاً للكسائي ومن وافقه من الكوفيين [٤] زعموا أنها تنصب المضارع في الأجوبة ، نحو : ما تأتيني فتحدثَني . [٥]

وأصول أقسام الفاء ثلاثة: عاطفة ، وجوابية ، وزائدة.

الأولى: العاطفة ، وهي التي تشرك ما بعدها في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب ، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، دلت على أنّ قيام عمرو بعد زيد بلا مهلة. [٦]

الثانية : الجوابية ، نحو قول الله ــ تعالى ــ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ . ﴾ [٧]

الثالثة : الزائدة نحو: الذي يأتيّ فله درهم ، وهو ما تخصه الدراسة بالبحث .

ومعنى الفاء فيما سبق ربط ما بعدها بما قبلها ؛ فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه فيما نُسب إلى الأوّل ، والجوابية تعلّق ما بعدها بما في قبلها ، والزائدة شبيهة بفاء الجواب ؛ لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أنّ الخبر مستحق بالصلة المذكورة ، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها . [٨]

وقد ذكر النحويون من معاني الفاء :

---

(٣) نسب ابن هشام إلى المبرد أن الجر بالفاء لا بـ (رُبّ) ، وهذا لم أجده في كتبه ، ونسب إلى بعض النحويين دون تحديد . ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي : ١٥٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١٧٤٦/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤/ ٢٧ ، والارتشاف : ١٦٨٦/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل:٣/ ٨٤.

(٥) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي :٦١ .

(٦) ينظر حروف المعاني للزجاجي: ٣٩ ، والأزهية في علم الحروف للهروي :٢٤١، ، ورصف المباني :٣٧٦ .

(٧) من الآية : ٣١ سورة آل عمران .

(٨) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري :١ / ٤٢١ ، ورصف المباني : ٣٧٩ ، والجنى : ٧٠.

١ــ أن تكون للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .[٩][١٠]

٢ــ أن تكون بمعنى (حتى) كقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ .[١١][١٢]

٣ــ أن تكون بمعنى (إلى) ذكره بعض الكوفيين ، ومثّله بقوله: هو أحسن الناس ما بين قرن فقدم ، أي: إلى قدم.[١٣]

والتحقيق أنّ ما ذكره النحويون من كونها للاستئناف ، أو بمعنى (حتى) ، أو بمعنى (إلى) راجع إلى الفاء العاطفة.[١٤]

---

(٩) الآية : ٩٢ سورة المؤمنون .

(١٠) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢٤١ ، والأزهية : ٢٤١ ، ومغني اللبيب لابن هشام :٢٢٢ ، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي :١ / ٤٨٦ .

(١١) من الآية : ١٣٩ سورة الأنعام .

(١٢) ينظر الجنى :٧٧.

(١٣) ينظر الأزهية : ٢٤٤ ، والجنى :٧٧ .

(١٤) مغني اللبيب :١ / ٢٢٣ ، والجنى :٧٧.

المبحث الأول

دخول الفاء على خبر المبتدأ

خبر المبتدأ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطَ المحكوم به بالمحكوم عليه ؛ لذا لم يحتج إلى حرف يربط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصلُ ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لُحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه وهو الشرط والجزاء دخلت ، والخبر – مفرداً أو غير مفرد – قد يقترن بالفاء وجوباً في صورتين ، وجوازاً فى غيرهما ، إذا كان شبيهاً بجواب الشرط ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، وفى صدر هذا الكلام مبتدأ يدل على العموم والإبهام ، نحو : الذى يصادقنى فمحترم ، فـ (الذى) اسم موصول مبتدأ، وهو يدل على الإبهام والعموم ، وبعده (يصادقنى) كلام مستقبل المعنى ، له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه هى الخبر(محترم) ، وقد دخلت الفاء على هذا الخبر؛ لشبهه بجواب الشرط فى الأمور الثلاثة السالفة، ومثله : رجلٌ يكرمنى فمحبوب ، من يزورنى فمسرور... وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبراً مفرداً أم جملة أم شبه جملة ، فالقاعدة العامة فى اقتران الخبر بالفاء هى مشابهته لجواب الشرط فى تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ؛ لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط. (١٥)

ودخول الفاء على خبر المبتدأ مشروط بتأخره عنه ، فإنْ سبقه نحو : له درهم الذي يأتيني وجب ترك الفاء ؛ لأنّ الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر. (١٦)

قال سيبويه : "وسألته ــ يعني الخليل ــ عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان لم جاز دخول الفاء هاهنا و"الذي يأتيني" بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أنْ تقولَ : عبدُ الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في (الذي) ؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان ، وإنْ شاء قال : الذي

---

(١٥) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان : ٤ / ٩٥، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : ٢/ ١٠٤٤، وهمع الهوامع للسيوطي : ٤٠٣/١، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي :١ /٢٧٩ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك :١ /٢٢٤ ، والنحو الوافي للأستاذ / عباس حسن : ١/ ٥٣٥ ــ ٥٣٧ ، والفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم للدكتور / شرف الدين علي الراجحي :٧٤.

(١٦) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني :١/ ٢٢٤ .

يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان،غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلةٌ" . (١٧)

وإنما كانت هذه الفاء شبيهةً بفاء الجواب ؛ لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أنّ الخبر مستحَقٌ بالصلة المذكورة ، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحَقاً بغيرها ، وهذه الفاء زائدة مؤكّدة ؛ وإنما جعلت زائدة وهي تفيد هذا المعنى ؛ لأنّ الخبر مستغنٍ عن رابط يربطه بالمبتدأ ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب ، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها "زائدة مؤكدة" .(١٨)

وقد اشترط النحويون في المبتدأ أن يكون شائعاً مفيداً للتعميم لا لشخص بعينه (١٩) ، قال ابن يعيش : " وإنما اشترطنا لدخول الفاء أن يكون شائعاً غير مخصوص ، وأن تكون صلتُه فعلاً أو جاراً ومجروراً لأنه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء ، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الجزاء المحض ، وذلك أنه إذا كان كذلك كان شائعاً كان مبهماً غيرَ مخصوص ، وبابُ الشرط مبني على الإبهام ، فإن جعلته لواحد مخصوص نحو:زيدٌ الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره ؛ لبعده عن الشرط والجزاء ، ألا ترى أنك تقول : من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص ، فكذلك إذا قلت : الذي يأتيني فله درهم لابد أنْ يكون شائعاً غير مخصوص ، فإن قيل : فأنت تقولُ : إنْ أتاني زيدٌ فله درهم فيكون الأولُ مخصوصاً فهلا جاز ذلك في (الذي) إذا أردتَ به مخصوصاً ؟ فالجواب أنّ الشرط لا بدّ فيه من إبهام ، فأنت إذا قلت : من يأتني فله درهم فالإبهامُ واقعٌ في الفعل والفاعل معاً ؛ ألا ترى أن الفعل مبهم يحتمل أنْ يوجد وأن لا يوجد ، والفاعلُ مبهمٌ يعود إلى (مَن) ، وإذا قلت:إنْ أتاني زيدٌ فله كذا فالفاعل وإن كان مخصوصاً فالفعل مبهم ، وأنت إذا قلتَ : الذي يأتيني وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إبهام البتة؛ لأنّ الموصولَ مخصوصٌ ، والفعل مبني على تيقن

(١٧) الكتاب :٣/١٠٢.

(١٨) ينظر الأزهية : ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي : ١٢٥ ، ١٢٦ ، والجنى الداني في حروف المعاني : ٧٠ ،٧١.

(١٩) ينظر الأمالي لابن الحاجب : ٣/ ٨٠ .

وجوده خلا من إبهام البتة ففارق الشرط ".(٢٠)

فإن قيل : إنّ قول الله ــ تعالى ــ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ (٢١) قد سيق في قوم معهودين ، وشرط دخول الفاء عموم المبتدأ ؛ ولذا يجب أن يقدر الخبر محذوفاً ، وعلى ذلك لا تكون الفاء داخلة على الخبر .

يجاب بأنّ الآية ليست مخصوصةً بمن تقدم ذكره من أصحاب الأخدود ، وإن كان هو السبب ؛ فقد يكون السبب خاصاً والحكم عام ، فالعمل بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ألا ترى أنه لو قيل : كفر زيد ، ومن كفر فله نار جهنم ، لم يمنع خصوص (زيد) من حمل من كفر على العموم ، وإن كان السبب ، فكذلك الآية الكريمة . (٢٢)

فإن كان الموصول أو الموصوف ليس فيه عمومٌ وعُني به خاص نحو: عليّ يأتيني له درهم ففي جواز دخول الفاء خلاف ، والصحيح المنع ؛ لزوال معنى الشرط منه ؛ ولذلك منع هشام الكوفي (٢٣) (٢٤) دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول أو وصف ، نحو : الذي يأتيني نفسُه مكرم ، والذي يأتيني الظريفُ مكرم ؛ وذلك لذهاب معنى الجزاء ؛ وأُيّد بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب . (٢٥)

ودخول الفاء على الخبر إما واجب وإما جائز .

أولاً : ما يجب فيه دخول الفاء : وهما مسألتان :

---

(٢٠) شرح المفصل : ١/١٠٠.

(٢١)الآية : ١٠ سورة البروج .

(٢٢) ينظر الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب :٣/ ١٦ .

(٢٣) هو هشام بن معاوية الكوفي ، يكنى أبا عبد الله ، صاحب الكسائي وشهر بذلك ، من كتبه الحدود ، والقياس والمختصر . توفى سنة ٢٠٩هـ .

تنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم : ١٠٤ ، ونزهة الألباء فى طبقات الأدباء للأنباري : ٤٧ .

(٢٤) ينظر رأيه في الارتشاف :٣/١١٤١ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣١ ، وتمهيد القواعد: ٢/ ١٠٤٤ ، ونتائج التحصيل : ١/٣/ ١١٧ .

(٢٥) ينظر الهمع : ١/٤٠٤.

١- إذا كان الخبر واقعاً جواباً لـ (أمّا) ، نحو قول الله تعالى :﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٢٦) ، وقولك : أمّا زيدٌ فقائم ، ودخلت الفاء لما في (أمّا) من معنى الشرط فكان موضعها المبتدأ ؛ لكونها تكون في أوّل الجملة الْمُجازَى بها ، لكنّهم أخّروها إلى الخبر؛ لئلا تلي الفاء ما في تقدير حرف الشرط ، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط (٢٧) ؛ ولذلك تسمى الفاء المزحلقة (٢٨)، وليس في هذا شبه للمبتدأ بالشرط كما فعل الأشموني (٢٩)، وإنما هو جواب (أمّا) .

ولا تحذف هذه الفاء إلا لضرورة كقول الشاعر :

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ		وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ (٣٠)

أي : فلا قتالَ . أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله ﷺ: "أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ".(٣١)

٢- في مقارنة قَوْلٍ أغنى عنه المقول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٣٢) ، أي : فيقال لهم : أكفرتم، قال الفراء : " وقوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ يقال : (أمّا) لا بدّ لها من الفاء جواباً فأين هي ؟ فيقال : إنها كانت مع قول مضمر ، فلمّا سقط القول سقطت الفاء معه ، والمعنى - والله أعلم - فأمّا الذين اسودّت وجوههم فيقال :

---

(٢٦) من الآية : ١٧سورة فصلت .

(٢٧) ينظر اللباب للعكبري : ١/ ١٤٧.

(٢٨) ينظر البحر المحيط :٤٩٣/٣ ، والتطبيقات والقواعد في النحو للشيخ / عبدالسميع شبانة : ٤٤.

(٢٩) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :١ /٢٢٤ .

(٣٠) البيت من البحر الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي في خزانة الأدب === === للبغدادي :١/ ٤٥٣ ، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح : ١٢٩/١ إلى الوليد بن نهيك أحد بني ربيعة بن حنظلة من تميم ثم قال : وينسب للكميت بن زيد بن الكميت بن معروف ، والبيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣ / ١٦٤٨ ، والمطالع السعيدة : ٢/ ١٢٣.

الشاهد : لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ حيث سقطت الفاء من خبر المبتدأ الواقع جواباً لأما ضرورة .

(٣١) صحيح البخاري : ٢/ ٧٥٩ ـ كتاب البيوع ـ بَاب إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ رقم الحديث : ٢٠٦٠ .

(٣٢) من الآية : ١٠٦ سورة آل عمران .

أكفرتم ؟ فسقطت الفاءُ مع (فيقال). والقول قد يضمر" (٣٣) ، فحذف القول لدلالة الكلام ، وحذفت الفاء تبعاً للقول (٣٤)، قال ابن هشام عن هذه الآية " ... قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول ؛ استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ، ورُبّ شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ، كالحاجّ عن غيره ، يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحدٌ عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح " (٣٥) ، وقال أبوحيان : " ما من نحوي إلا خرّج الآية على إضمار (فيقال لهم أكفرتم)" . (٣٦)

ثانياً : ما يجوز (٣٧) فيه دخول الفاء بكثرة :

يكثر دخول الفاء على خبر المبتدأ في مواضع كثيرةٍ هي :

الأول : أنْ يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملةٌ تصلح للشرطية ، وهي : الفعلية غير الماضية وغير المُصَدَّرَة بأداة شرطٍ أو حرف استقبال ، كـ (السين) و(سوف) و(لن) أو بـ (قد) أو (ما) النافية (٣٨)، نحو : الذى يستريض فنشيط ، والذي جاءني فأنا أكرمهُ ، قال سيبويه :"ومثل ذلك قولهم : كلّ رجل يأتينا فله درهمان ، ولو قال : كلّ رجل فله درهمان كان محالاً ؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ ، ومثل ذلك : ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾(٣٩) ". (٤٠) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ

(٣٣) معاني القرآن :٢٢٨،٢٢٩/١ ، وينظر دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة : ٤١٨/١ .

(٣٤) ينظر الهمع : ٢/ ٥٧٩.

(٣٥) المغني :١ / ٨٠ .

(٣٦) البحر المحيط لأبي حيان :٢٦/٣ .

(٣٧) يُعني بالجواز: أنه يجوز أن تراعي أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة ، فتدخل الفاء ولا بدّ ، أو لا تراعي هذا المعنى فيمكن أن يكون مستَحقّاً به أو بغيره فلا تدخل ، فهما معنيان مقصودان ، يترتب عليهما دخول الفاء وعدمه . ينظر التذييل : ٤ / ٩٦ .

(٣٨) ينظر الأصول في النحو لابن السراج :٢/ ٢٧٣ ، والهمع :٤٠٤/١.

(٣٩) من الآية : ٢٧٤ سورة البقرة .

(٤٠) الكتاب: ١٠٣/٣، وينظر الأصول :٢٧٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن :١ / ١٤٢.

أَيْدِيكُمْ ﴾ (٤١) ، ولفظ (أصاب) وإنْ كان ظاهره أنه ماضٍ معنى ، مقطوع بوقوعه صلةً وخبراً ؛ فإنه على التأويل بالمستقبل ، أي : وما يتبينُ إصابته إياكم . ويدل على أنّ (ما) موصولة لا شرطية سقوط الفاء في قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي جعفر(٤٢) (٤٣).

كما تدل القراءة على أنّ دخول الفاء ــ هنا ــ جائز لا واجب ؛ لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب ، فلم تساوه في لزوم لحاقها ليكون للأصل على الفرع مزية. (٤٤)

وجوز ابن الحاج (٤٥) (٤٦) دخولَها والصلة جملةً اسميةً نحو : الذي هو يأتيني فله درهم ، والذي هو في الدار فكذا . (٤٧)

والراجح أنّ ذلك لا يجوز ؛ لخلو الاسمية من معنى الشرط .

فإذا كانت الصلة مصدرةً بما لا يصلح لأداة الشرط فلا تدخل الفاء ، وذلك يشمل :

أولاً : إذا كانت الصلة جملةً فعليةً مصدرةً بشرط ، نحو: الذي إنْ تكرمْني يكرمْك فمُحْسِن ؛ فإنْ دخلت الفاء فلا تخلو أنْ تدخل جواباً لهذا الشرط الذي هو في الصلة ، أو لشرط

---

(٤١) من الآية : ٣٠ سورة الشورى .

(٤٢) تنظر القراءة في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد :٥٨١، وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي :١/ ٦٨٦ .

(٤٣) ينظر الهمع :١/٤٠٤.

(٤٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك :١ /٣٢٩ ، وتمهيد القواعد : ٢/ ١٠٣٩ ، وحاشية الصبان : ١/ ٢٢٥.

(٤٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، مقرىء أصولي أديب محدث قرأ على أبي علي الشلوبين ، كان متحققا بالعربية حافظا للغات ، له مصنف في علم القوافي ، وله كتب على سر الصناعة ، وعلى الإيضاح ، والصحاح ، والمقرب ، وله ــ أيضاً ــ إملاء على كتاب سيبويه ، ومختصر على خصائص ابن جنّي ، وغيرها ، توفى سنة ٦٤٧هـ .

تنظر ترجمته البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي :١ / ٨ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٤٦) ينظر رأيه في الارتشاف : ٣/١١٤١، والهمع :١/٤٠٤ ، ونتائج التحصيل : ١/٣/ ١١٢٠ .

(٤٧) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٢ .

مقدر ، أما الشرط الذي في الصلة فلا تدخل الفاء جواباً له ؛ وذلك لأمرين :

أولهما : أنّ الشرط قد استوفى جزاءَه في الصلة ، فلا يكون له جزاءان؛ إذ الفاء إنما تكون داخلةً فى الخبر لاستحقاقه بالصلة وكونه جواباً في المعنى ، والصلة قد أخذت جوابها .

والثاني : أنّ الفاء لو دخلت جواباً لهذا الشرط الذي في الصلة لكان من الصلة ؛ ألا ترى أنّ (يكرمْك) الذي هو جواب للشرط هو من الصلة ، ولا يصح أنْ يكون خبراً فلم يبق ما يكون خبراً للمبتدأ ، وهذا ظاهر .

وإنْ دخلت لشرط مقدر يحدث في الصلة بالموصول بمنزلة الذي يأتيني فله درهم فإنّ الصلة — وهي يأتيني — شرطٌ في استحقاق الدرهم حَدَث بـ (الذي) ، حتى كأنك قلت : من يأتني فله درهم . فلا يصح — أيضاً ؛ لأنّ الشرط لا يدخل على الشرط ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في الخبر فكأنك : نزلّتَ الموصول منزلة كلمة تدل على الشرط ، والشرط لا يقع بعده إلا جملة فعلية ، ولا يقع بعده شرط آخر . (٤٨)

وهو ما ذهب إليه ابنُ السراج (٤٩) ، والفارسي حيث قال : " لا يجوز : الذي إن تكرمْني يكرمْك فمحسن ؛ لأنّ الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة فلا يكون له جزاءان" . (٥٠)

وجوز بعضهم دخولها نحو: الذي إنْ تطلع الشمس ينظرْ إليها ، فهو صحيح النظر ؛ نظراً إلى أنّ الشرط والجزاء مستقبلان (٥١) ، قال أبوحيان : " ولا يلزم ما قاله أبوعلى من أنه يكون للشرط جزاءان ؛ لأنّ السبب يختلف والمسبب يختلف ، فيدخل أحدهما في الآخر ؛ لأنه يبعد أنْ يكون ارتباط سبب لمُسَبَّب سبباً لمُسَبَّب آخر كالمثال الذي سبق ، وارتباط الرؤية بطلوع الشمس دالّ على حدة البصر حكاه في البسيط عن بعض شيوخه " .(٥٢)

---

(٤٨) ينظر الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢/ ٥٣١ — ٥٣٢ ، و شرح المفصل لابن يعيش : ١٠١/١، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣.

(٤٩) الأصول : ٢٧٢/٢ .

(٥٠) كتاب الإيضاح العضدي للفارسي : ١٠١.

(٥١) ينظر التذييل : ١٠٠/٤، وحاشية الصبان : ١ / ٢٢٤ ، ونتائج التحصيل :١/٣/ ١١٢٠ .

(٥٢) التذييل : ٤/ ١٠٠ .

وقد أجاز الفراءُ (٥٣) ، وغيرُه (٥٤) مجيء الشرط جواباً للشرط ، وعليه حمل قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾(٥٥) ، فجعل الجوابَ قوله : فلا خوف عليهم ، وحمله بعضهم على حذف الجواب ، أي : فاتبعوه ، فمن تبع .

وقد حكى أبوحيان عن ابن العلج (٥٦) أنه قال : وأما إنْ دخلت ـــ يعنى الفاء ـــ على جملة شرط وبها تمت صلتها فهو جائزٌ عند النحويين : سيبويه والمبرد وغيرهما ؛ فتقول : الذي إنْ يأتني أُحسنْ إليه فله درهم ، وأيُّ من يأتني أكرمْه فله درهم ، و كذلك سائر أخواتها ـــ يعنى أخوات (إنْ) من أدوات الشرط . (٥٧)

قال أبو حيان عن كلام ابن العلج : " وهذا يحتاج إلى تحريرٍ في النقل ، وذكر ابن الحاج أنّ سيبويه لم يذكر ما شرطه الفارسي وابن السراج ؛ قال : ولا مانع من جواز ذلك " . (٥٨) ، وهو يعني بقوله : " وهذا يحتاج إلى تحرير في النقل "عدم إجازة ذلك عند من ذكرهم .

ورُدَّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتفٍ ؛ لأنّ اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط .(٥٩)

ثانياً ـــ إذا كانت الصلة فعلاً ماضياً نحو : الذي زارنا أمسِ فله كذا ؛ لأنّ (زارنا) لا يصلح

---

(٥٣) ينظر معاني القرآن : ٣ /١٣٠ .

(٥٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١١٧،١١٨ ، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي : ١/ ١٣١ .

(٥٥) من الآية : ٣٨ سورة البقرة .

(٥٦) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على الإشبيلى المعروف بابن العِلْج ـــ بكسر العين ـــ كان ممن أقام باليمن ، وصنف بها كتابه البسيط فى النحو ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، ووصفه بأنه من أصحابه ، وذلك فى كتابه البحر المحيط ، وقال السيوطى : (ولم أقف له على ترجمة) .

ينظر البحر المحيط : ٤٧/٨ ، و البغية : ٣٧٠/٢ .

(٥٧) التذييل :٤/ ١٠٠.

(٥٨) الارتشاف :٣/ ١١٤٢ .

(٥٩) الهمع : ٤٠٤/١.

لأداة الشرط لمضيّ الفعل معنى (٦٠) ، وجوز الأخفشُ (٦١) ، وابنُ عطية ، وابنُ مالك(٦٢) دخولها ، واستدلوا بقول الله ــ تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٦٣) ، قال أبوحيان : "ودخول الفاء هنا قال الحَوْفي (٦٤) : لما في الكلام من معنى الشرط لطلبته للفعل . وقال ابن عطية :" ودخلت الفاء رابطةً مسددة . وذلك للإبهام الذي في (ما) فأشبه الكلامُ الشرطَ ،وهذا كما قال سيبويه : الذي قام فله درهمان ، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيامُ سببَ الإعطاء(٦٥) " (٦٦) انتهى كلامه . وهو أحسن من كلام الحَوْفي ؛ لأنّ الحَوْفي زعم أنّ في الكلام معنى الشرط ، وقال ابن عطية : فأشبه الكلامُ الشرطَ . ودخول الفاء على ما قاله الجمهور وقرروه قلقٌ هنا ، وذلك أنهم قرّروا في جواز دخول الفاء على خبر الموصول أنّ الصلة تكون مستقبلة ، فلا يجيزون الذي قام أمس فله درهم ؛ لأنّ هذه الفاء إنما دخلت في خبر الموصول لشبهه بالشرط ، فكما أنّ فعل الشرط لا يكون ماضياً من حيث المعنى ، فكذلك الصلة ، والذي أصابهم يوم التقى الجمعان هو ماضٍ حقيقة ، فهو إخبارٌ عن ماضٍ من حيث المعنى . فعلى ما قرّروه يشكل دخول الفاء هنا . والذي نذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء في الخبر والصلة ماضيةٌ من جهة المعنى لورود هذه الآية ، ولقوله تعالى :﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ ﴾ (٦٧) ، ومعلومٌ أنّ هذا ماض معنى ، مقطوع بوقوعه صلة وخبراً ،أو يكون ذلك على تأويل : وما يتبينُ

---

(٦٠) ينظر التذييل :٤/١٠٠ ، ١٠١، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٢.

(٦١) ينظر معاني القرآن : ٢٣٨/١.

(٦٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ١٨٥ ، وشرح الكافية الشافية :٣٧٥/١ .

(٦٣) من الآية : ١٦٦ سورة آل عمرآن .

(٦٤) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفي من أهل الحَوف (بمصر) نحوي من العلماء باللغة والتفسير، من كتبه البرهان في تفسير القرآن ، والموضح في النحو، ومختصر كتاب العين ، توفي سنة ٤٣٠ هـ .

تنظر ترجمته في البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة : ٣٩ ، والأعلام لخير الدين الزركلي : ٤ /٢٥٠.

(٦٥) ينظر الكتاب :١٠٢/٣ .

(٦٦) المحرر الوجيز : ٥٣٨/١ .

(٦٧) من الآية : ٦ سورة الحشر.

إصابته إياكم، وما يَتَبيَّنُ إفاءة الله على رسوله منهم ، ويكون نظير قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ (٦٨) ، أي : إن يتبينْ كونُ قميصه قد من قبل " (٦٩)

قال السيوطي عن هذا التأويل :" وهو بعيد" .(٧٠)

ثالثاً : إذا كان الفعل لا يقبل أداةَ الشرط لكونه مُصَدَّراً بحرف استقبال كـ (السين) ، أو (سوف) ، أو (لن) ، أو(قد) ، أو (ما) نحو : الذي سيأتيني ، أو سوف يأتيني ، أو لن يأتيَني ، أو قد يأتيني ، أو ما يأتيني له درهم ، فلا يجوز دخول الفاء على هذا الخبر ؛ لأن هذه الصلات لا تصلح لدخول أداة الشرط عليها ، وكذلك لو كان داخلاً عليه لَمّا نحو : الذي لَمّا يأتيني له درهم ، بخلاف (لم) ؛ لأنّ أداة الشرط لا يصلح دخولها على (لَمّا) ويصلح دخولها على (لم) .(٧١) قال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٧٢) وقال عز سلطانه : ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ . (٧٣)

وقد جوز بعضُهم دخولها والصلة فعل مطلقاً وإنْ لم يقبل الشرطية ، حكاه ابن عصفور، فأجاز نحو : الذي ما يأتيني فله درهم ، وإنْ لم يجز دخول أداة الشرط على (ما) النافية ؛ لأنّ هذا ليس شرطاً حقيقة وإنما هو مشبه به . (٧٤)

ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام العرب ، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أنْ يكون امتنعت

---

(٦٨) من الآية : ٢٦ سورة يوسف .

(٦٩) ينظر البحر المحيط : ١١٣/٣ ، والتذييل :١٠١/٤، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٣٢/١ ، وتمهيد القواعد : ١٠٤٧/٢، وحاشية الصبان :١ /٢٢٥ ، ١٠٤٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن : ٢٨٩/٣، ٢٩٠ .

(٧٠) الهمع : ١/ ٤٠٤.

(٧١) ينظر التذييل : ١٠١/٤، والارتشاف :٣ / ١١٤٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٣ ، ونتائج التحصيل :١/٣/ ١١٢١ .

(٧٢) من الآية : ٢٦٥ سورة البقرة .

(٧٣) من الآية : ٢٨٢سورة البقرة .

(٧٤) لم أجد كلام ابن عصفور في كتبه ، وينظر في التذييل :١٠١/٤ ، ١٠٢ ، والهمع :٤٠٤/١ ، ونتائج التحصيل :١/٣/ ١١٢١.

من إجازة ذلك لما ذكر من أنّ الصلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط . (٧٥)

الثاني : أنْ يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرفٌ ، نحو : الذي في الدار فله درهم ؛ لأن المعنى : من استقر في الدار فله درهم ، قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني : " وجاز أنْ تدخل المجازاة في (الذي) مع كون صلته ظرفاً وإن كان لا يجوز الجزاء بالظروف ، نحو أنْ تقول : إنْ في الدار زيـدٌ خرجتُ ؛ وذلك أنّ (الذي) ليس بجزاء محض ، وإنما هو بمعناه ، ولو كان محضاً لوجب أن يكـون الفعل بعده مجزوماً كما يكون في قولك : مَن تكرمْهُ يكرمْك ، فإذا لم يكن جزاءً صريحاً جاز أنْ يقع بعده غير الفعل الصريح ، ولا يجوز أنْ يقع بعده الاسم المحض ؛ لأنه لا يشبه الجزاء حينئذ بوجه ، ويكون عارياً من الفعل لفظاً وتقديراً ، فإذا قلت : الذي أخوه منطلق ، لم يكن فيه تقدير فعل ، كما يكون في قولك : الذي في الدار" .(٧٦)

وقال ابن الشجري: " ... وإنما جيء بالفاء في خبر الموصول بالظرف كما يجاء بها في خبر الموصول بالفعل ، ألا ترى أنهم قد نزلوا الظرف إذا وصفوا به منزلة الفعل إذا وصفوا به ، فقالوا : كلّ رجل في الدار فله درهم ، كما قالوا : كلّ رجل يأتيني فله درهم ، وإذا تنزل الظـرفُ منزلـةَ الفعل فإنّ الظرف متى وقع صلة جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول به ، كدخولها في جـواب الشرط ، تقول : الذي يزورُني فله درهم ، وعلى ذلك جاء ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ (٧٧) " .(٧٨) فقوله : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ خبر ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، ودخلت الفاء لما في الموصول من الإبهام ، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط ، فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط . (٧٩)

ومثال الظرف ــ أيضاً ــ قول الشاعر :

ما لَدَى الحازمِ اللّبيبِ مُعَاراً		فمصونٌ ، وما لَهُ قَدْ يَضيعُ (٨٠)

---

(٧٥) التذييل :١٠٢/٤ .

(٧٦) المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني: ١/ ٣٢٢.

(٧٧) من الآية : ٢٧٤ سورة البقرة .

(٧٨) أمالي ابن الشجري : ٢/ ٥٥١ ، وينظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : ١٧٨.

(٧٩) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أي طالب القيسي :١ / ١٤٢.

(٨٠) البيت من البحر الخفيف ، وهو بـلا نسـبة في شـرح التسـهيل لابـن مالـك : ١/ ٣٢٩ ، والمطـالع

الثالث: أنْ يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، نحو : الذى فى الجامعة فرجلٌ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٨١) ؛ وقد أُورِدَتْ هذه الآية على قول النحويين أن يكون الخبرُ مستحقاً بالصلة ؛ فإنّ هذا المعنى الذي ذكروه لا يتحقق في الآية الشريفة ؛ لأنّ كون هذه النعم من الله غير مستحق باستقرار نعمة بنا ، وأجيب عن ذلك بجوابين :

الأول: أنّ السبب أقيم في الآية الشريفة مُقَامَ المسبَّب ؛ فالمعنى في الآية الشريفة : وما بكم من نعمة فمن الله ، فاشكروا الله عليها ؛ لأنها منه ، فأقيم سبب الشكر على النعمة ــ وهو كونها منه ــ مقام المسبب عنه وهو: الشكر، واستغني به عنه .

الثاني : أنّ هؤلاء قد عرفوا النعمة وجهلوا المُنعِم ، فَنُبِّهوا أنّ الاستقرار الأول سبب للعلم بالاستقرار الثاني.(٨٢)

فـ (ما) في الآية مبتدأ بمنزلة (الذي) ، و(بكم) صلته ، وهو متعلّق بفعل كما يتعلق في الدار إذا قلت : الذي في الدار كان المعنى ــ والله أعلم ــ والذي يكون بكم ، أو يستقر بكم من نعمة فمن الله ،وقوله : "من الله" خبر "ما" كما يكون خبراً في قولك : الإحسان من الله ، ودخول الفاء بمعنى المجازاة إذ هو بمنزلة قولك : إنْ تأتكم نعمة فمن الله . (٨٣)

وقد علل النحويون جوازَ دخول الفاء في المواضع الثلاثة المتقدمة بأنها قد دخلت في خبر الموصول إذا كان اسم (إنّ) ، وهذا أشد من دخولها في خبره إذا كان مبتدأً ؛ لأنّ دخولها في خبره إنما هو لتشبيه صلته بالشرط ، والأسماءُ الشرطيةُ حكمها حكمُ الاستفهامية في لزومها صَدْر الكلام ،

السعيدة : ٢٨٠/١ ، وشرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي : ٣٠٥/١ ، قال الشنقيطي: " لم أقف على قائل البيت " ينظر الدرر اللوامع للشنقيطي :١/ ٧٩ ، وهو من الحكم والأمثال ، ومعناه : أن ما يُودَع عند الأمين اللبيب محفوظ ومصون ، ولكن ماله الخاص قد يضيع في كرم أو غيره .

الشاهد قوله : ما لدى الحازم . فمصون حيث اقترن خبر المبتدأ الواقع اسماً موصولاً غير (أل) وصلته ظرف بالفاء جوازاً لشبه الموصول بالشرط .

(٨١) من الآية : ٥٣ سورة النحل .

(٨٢) ينظر تمهيد القواعد : ١٠٤٦/٢ ،ونتائج التحصيل للمرابط الدلائي : ١/ ٣ /١١١٩ .

(٨٣) ينظر المقتصد ١:/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والمغني لابن فلاح :١/ ٧١٩ .

فلا يعمل فيها عاملٌ لفظيٌ ، إلا أن يكون خافضاً . (٨٤)

الرابع : أن يكون المبتدأ نكرةً عامةً موصوفةً بفعل صالح للشرطية ــ نحو : نفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيب .

الخامس : أن يكون المبتدأ نكرةً عامةً موصوفةً بظرف ، نحو : رجلٌ عنده حزمٌ فهو سعيد .

السادس : أن يكون المبتدأ نكرةً عامةً موصوفةً بجار ومجـــرور ، نحو : عبدٌ لكريمٍ فمـا يضيع . (٨٥)

واشترط ابن الحاج (٨٦) في النكرة العامة أن تكون بلفظ (كُلّ) ، والصحيحُ التعميم ، فكل نكرة يراد بها العموم من جهة المعنى حكمها وحكم (كُلّ) في ذلك سواء ، ولو قلت : رجـل يأتيني فله درهم جاز دخول الفاء ؛ لأن معناه ومعنى كل رجل يأتيني واحد . (٨٧)

وشرط بعضُ النحويين في فاعل الفعل الذي يقع صلةً أو صفةً أن يكون عاماً ، قال: فلـو كان معيناً لم يجز ، نحو : الذي أصحَبُه فمكرم؛ لأنه يخصص به الفعل فيخرج عن الإبهام ، ولـذلك كانت النكرةُ ولا بدَّ عامةً ، ولم يشترط ذلك بعضهم ، وما حكى الكسائي من قولهم : الدار الـتي أسكنها فمعطاةٌ فشاذٌ من وجهين : تعيين الفاعل ، ومعهودية الذكر ، ويخرج على : زيادة الفاء ، أو الندور . (٨٨)

وأجاز الفراء ضاربٌ عمراً فله دينار ؛ لأن معناه ومعنى قولك : كل رجل ضاربٌ عمـراً سواء ، والصحيح المنع ؛ لأنّ الشبه المسوغ لدخول الفاء في الخبر مفقود ؛ لأنّ ضارباً ليس موصوفاً بجملة تشبه فعلَ الشرط . (٨٩)

---

(٨٤) ينظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٥٥١ .

(٨٥) ينظر شرح الرضي على الكافية :٢٦٩/١ ، والمطالع السعيدة : ٢٨٠/١ ، والهمع : ٤٠٤/١.

(٨٦) ينظـر شـرح التسـهيل للمـرادي : ١/ ٣٣٣ ، والهمـع :٤٠٥/١ ، ونتـائج التحصـيل: ٣/١/ ١١٢١ .

(٨٧) ينظر التذييل :١٠٢/٤ ،١٠٣ ، والمساعد : ٢٤٥/١ .

(٨٨) ينظر التذييل :٤/ ١٠٢ ، والارتشاف : ٣/ ١١٤٣ ، ونتائج التحصيل :٣/١/ ١١٢٢ .

(٨٩) ينظر التذييل :٤/ ١٠٣، ونتائج التحصيل : ٣/١/ ١١٢٢ .

السابع : أن يكون المبتدأ لفظ (كلّ) أو ما بمعناها (مثل : جميع) مضافاً إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها ، نحو : وكل نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب .

الثامن : أن يكون المبتدأ لفظ (كلّ) أو ما بمعناها مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف ، نحو : كل رجلٍ عنده حزمٌ فهو سعيد ، وقول عَبْدَة بن الطبيب :

نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ		وكلُّ خَيْرٍ لديهِ فهْوَ مسئولُ (٩٠)

التاسع : أن يكون المبتدأ لفظ (كلّ) أو ما بمعناها مضافاً إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور ، نحو : كل عبدٍ لكريمٍ فما يضيع . (٩١)

العاشر : أنْ يكون المبتدأ معرفة موصوفاً باسم موصول صلته جملةٌ فعلية تصلح لأن تكون شرطاً ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ (٩٢) (٩٣)، وقول الشاعر :

صِلُوا الحَزْمَ ، فَالخَطْبُ الّذي تَحْسَبونَه		يَسيرَاً فَقَد تَلْقَونَه مُتَعسّرَاً (٩٤)

ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة ؛لأنّ الاسم المخبر عنه ــ وهو الموصوف

---

(٩٠) البيت من البحر البسيط ، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوان المفضليات للمفضل الضبي : ٢٨٦ برواية : فهو مقبول ، وكتاب الاختيارين للأخفش الأصغر : ٩٦ ، وهو فيه برواية : وكل وهم له في الصدر مفعول ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل للمرادي : ٣٣٣/١ ، وهو برواية : "سيبه حسن " و "مأمول " ، ونتائج التحصيل : ١١٢٢/٣/١ ، والشاهد : " فهْوَ مسئولُ " حيث جاء الخبر مقترناً بالفاء ؛ لأن المبتدأ مضاف إلى نكرة موصوفة بظرف ، وهو مشعر بمجازاة .

(٩١) ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/ ٨١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٦٩ ، والهمع ١:/٤٠٥.

(٩٢) من الآية : ٦٠ سورة النور.

(٩٣) ينظر الهمع :١/٤٠٥.

(٩٤) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك :١/٣٣٠، والتذييل :٤/ ١٠٣ ، والمساعد: ١/ ٢٤٥ ، وشرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي :=== ===١/٣٠٦ .

الشاهد : " فالخطب الذي ... فقد تلقونه " حيث اقترن بالفاء خبر المبتدأ الموصوف بموصول صلته فعل صالح للشرطية .

بـــ (الذي) ليس بمشبه لاسم الشرط؛ لأنّ اسمَ الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ، والاسم الموصوف بـــ (الذي) ليس كذلك .(٩٥)

ويمكن تأويلُ الآية على أن يكونَ (القواعد) مبتدأ ، و(اللاتي) خبره ، كأنه قال : والقواعد من النساء هن اللاتي لا يرجون نكاحاً ، والجملةُ من قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَـاحٌ ﴾ جملـةٌ مرتبطةٌ بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر. ويحتمل أن يكون (القواعد) مبتدأ ، و(اللاتي) مبتدأ ثان ، والرابطُ محذوفٌ ، أي : واللاتي لا يرجون نكاحاً منهن فليس عليهن جناح ، ودخلت الفـاء لأنّ الجملة وقعت خبراً عن (اللاتي) ، وهو موصولٌ فيه شرط جواز دخول الفاء في خبره ، وكأنـه قسّم القواعدَ من النساء قسمين : أحدهما : لا يرجون نكاحاً ، فحكم عليهن أنه ليس عليهن جناحٌ ، والثاني : ما يرجون نكاحاً فعليهن الجناح (٩٦) .

وأما البيت فيتخرج على زيادة الفاء ، أي : قد تلقونه (٩٧) .

والراجح جواز دخول الفاء لأمرين :

الأول : أنّ الآية قد أُوّلَت تأويلًا بعيداً لا يعتد به ، والبيت خُرِّج على الزيادة وهي علـى خلاف الأصل ، قال ناظر الجيش :" فإنّ الجمهور على خلافه والأدلة عاضدة لهم " .(٩٨)

الثاني : أنّ الفاء قد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول (إنّ) في قوله تعالى :﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ (٩٩) فدخولها عليه مع عدم (إنّ) أحق .(١٠٠)

الحادي عشر : أنْ يكون المبتدأ معرفة موصوفاً باسم موصول صلته ظرف ، نحو : الزائرة التي معك فمثالية .

الثاني عشر : أنْ يكون المبتدأ معرفة موصوفاً باسم موصول صلته جار ومجـرور ، نحـو :

---

(٩٥) الهمع : ١/٤٠٥.

(٩٦) ينظر التذييل : ٤ / ١٠٣، ونتائج التحصيل : ١/٣/ ١١٢٢.

(٩٧) ينظر التذييل : ٤ / ١٠٤ .

(٩٨) تمهيد القواعد : ٢/ ١٠٤٥ .

(٩٩) من الآية ٨ سورة الجمعة .

(١٠٠) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٠ .

الرائد الذي في الرحلة فأمين . (١٠١)

الثالث عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصول صلته جملةٌ فعلية تصلح لأن تكون شرطاً ، نحو : غلام الذي يأتيني فله درهم (١٠٢) ، ومنه قول الشاعر :

يَسُرّكَ مَظْلُوماً ، وَيُرضِيكَ ظَالِمَاً		وَكلّ الذِي حَمّلْتَهُ فَهْوَ حَامِلُهْ (١٠٣)

الرابع عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف ، نحو : كاتب الرسالة التي معك فقدير .

الخامس عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره ، نحو : مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم . (١٠٤)

السادس عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملةٌ فعلية تصلح لأن تكون شرطاً ، نحو : كتابُ الذي يتعلم فمصون .

السابع عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف، نحو : قلمُ الذي أمامك فجيد .

الثامن عشر : أنْ يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره ، نحو : مرشدةُ التي في البيت فخبيرة . (١٠٥)

وقد اختلف النحويون في حكم دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة ،

---

(١٠١) ينظر النحو الوافي : ١/ ٥٤٠ .

(١٠٢) ينظر المطالع السعيدة : ١/ ٢٨١ .

(١٠٣) البيت من البحر الطويل ، وهو لزينب بنت الطثرية في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني : ٨/ ١٩٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٣ ، والمساعد :١/ ٢٤٥ ، وشرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي : ٣٠٦ ، والدرر اللوامع :١/ ٧٩ ، وللعجيز السلولي في البيان والتبيين للجاحظ :١/١٢١، وبلا نسبة في الهمع :١/٤٠٥ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل : ١/١٠٣.===

=== الشاهد :" فَمَنوطُ بِحِكْمة المُتَعالِي " حيث اقترن خبر المبتدأ بالفاء ؛ لأن المبتدأ مضاف إلى اسم موصول بصلة هي فعل صالح للشرطية .

(١٠٤) ينظر النحو الوافي : ١/ ٥٤٠ .

(١٠٥) ينظر المرجع السابق : ١/ ٥٣٩ .

وصلتها صفة صريحة مستقبلة الزمن نحو قوله تعالى :﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١٠٦) ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز .

وذهب الكوفيون ، والمبرد ، والزجاج إلى جواز ذلك ، وسيأتي لهذا الموضع مزيد بيان إن شاء الله ــ تعالى . (١٠٧)

ثالثاً : ما يجوز فيه دخول الفاء بقِلّة :

يقلُّ دخول الفاء على خبر (كُلّ) ،وذلك إذا كانت :

١ــ مضافة إلى غير موصوف ، كقولهم : كلّ نعمة فمن الله ، لمشابهته أدوات الشرط في الابهام .

٢ــ مضافة إلى موصوف بغير ما ذكر ، كقول النبي ﷺ فيما رواه أبوهريرة ﷺ:" كُلُّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ أَقْطَع " (١٠٨) ، ذكر الخضري أنه يقلّ دخول الفاء بناء على أنّ العبرة بالصفة الأولى (ذي بال) فإن اعتبرت الثانية (لا يُبدأ) كان من الكثير لصلوحه للشرط (١٠٩) ، ومنه قولك : كل أمرٍ مفرحٍ أو مؤلمٍ فنتيجةٌ لعلم صاحبه ، وقول الشاعر:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أَوْ مُدانِ ... فَمَنوطٌ بِحِكْمة المُتَعالِي (١١٠) (١١١)

---

(١٠٦) من الآية : ٢ سورة النور .

(١٠٧) ينظر : ٣٧ وما بعدها من هذا البحث .

(١٠٨) الحديث رواه الدار قطني في سننه ــ كتاب الصلاة :١ / ٢٢٩، والنسائي في السنن الكبرى : ٦ / ١٢٧، رقم الحديث ١٠٣٢٨ .

(١٠٩) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل : ١/ ١٠٣.

(١١٠) البيت من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب : ٥٨٣ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٢/ ٨٤٧ ، والدرر اللوامع :١/ ٧٩.

الشاهد : فَمَنوطٌ بِحِكْمة المُتَعالِي حيث اقترن خبر المبتدأ بالفاء ؛ والمبتدأ ليس مضافاً إلى الظرف أوالمجرور أو الفعل الصالح للشرطية .

(١١١) الهمع : ١/٤٠٥.

٣ــ مضافة إلى موصول بغير ما ذكر ، نحو : كلّ الذي أبواه قائم فله درهم . (١١٢)

تنبيهان :

الأول : أنّ أكثر هذه المواضع التي دخلت فيها الفاء على خبر المبتدأ لا تستسيغها أساليبنا الحديثة العالية ؛ فخير لنا ألا نستعملها قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم بها كلام السابقين. (١١٣)

الثاني : أنه إذا عُطف على المبتدأ الذى خبره من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، ونحوها وجب تأخير المعطوف عن الخبر؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففى مثل: الذى عندك فمؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا (١١٤) ،وقد أجاز ابن السراج : الذي جاءني وزيدٌ فلهما درهم . (١١٥)

وما أجازه ابن السراج ظاهر الضعف ؛ لغموضه وثقله على اللسان .

رابعاً :مذهب الأخفش في دخول الفاء على خبر المبتدأ :

جوّز الأخفش ــ في مشهور قوليه ــ دخولَها في الخبر بلا شرط، نحو : زيدٌ فمنطلق ، فقال : " ... وزعموا أنهم يقولون :"أَخُوكَ فَوُجِد بل أخوك فَجَهَدَ" يريدون :"أخوك وُجِدَ" و"بل أخوك جَهَدَ" فيزيدون الفاء" . (١١٦)

ودخولها في الكلام ــ عنده ــ كخروجها. (١١٧)

قال عبدالقاهر :"وأبوالحسن يستكثرُ من زيادة الفاء ".(١١٨)

---

(١١٢) ينظر شرح الرضي على الكافية :١ / ٢٧٠ ، و حاشية الخضري على ابن عقيل : ١/ ١٠٣.

(١١٣) ينظر النحو الوافي : ١/ ٥٣٨ .

(١١٤) ينظر الارتشاف :٣/ ١١٤٥ ، والنحو الوافي : ١/ ٥٤٢ .

(١١٥) ينظر الأصول : ٢/ ٣٥٦ .

(١١٦) معاني القرآن : ١/ ١٣٢ .

(١١٧) ينظر رصف المباني :٣٨٦ ، والجنى الداني : ٧١ .

(١١٨) المقتصد : ١/ ٣١٣ .

إلا أنّ الأخفش قد صرّح بما اشترطه جمهور النحويين من أنّ الخبر لابدّ وأن يكون متضمناً للجزاء ، وذلك في غير موضع في معاني القرآن ، فقال : " ... وقال :﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١١٩) فجعل الخبرَ بالفاء؛ إذ كان الاسم (الذي) وصلته فعل ؛ لأنه في معنى (مَنْ). و(مَنْ) يكون جوابها بالفاء في المجازاة ، لأنّ معناها "من ينفق ماله فله كذا" ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (١٢٠)... وهذا في القرآن والكلام كثير ومثله : الذي يأتينا فله درهم ". (١٢١)

وقال :" وما ذكرنا في هذا الباب من قوله :﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١٢٢) ، وقوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ (١٢٣) ليس في قوله : "فَاقْطَعُواْ" و"فَاجْلِدُواْ" خبر مبتدأ ؛ لأنّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء. فلو قلتَ : عبدُ اللّه فَيَنْطَلِقُ لم يحسن ، وإنما الخبرُ هو المضمر الذي فسرت لك من قوله : ومما نَقُصُّ عليكم ، وهو مثل قوله:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهُم		وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كما هيا(١٢٤)

كأنه قال: هذهِ خَولانُ كما تقول: الهلالُ فانظرْ إليه ، كأنك قلتَ: هذا الهلالُ فانظُر إليه فأضمر الاسم.

فأما قوله :﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ (١٢٥) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأنّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بالفاء ، نحو قول الله ﷻ:﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ

(١١٩) الآية : ٢٧٤ سورة البقرة .

(١٢٠) من الآية : ٣٤ سورة محمد.

(١٢١) معاني القرآن :١ /٢٠٢، ٢٠٣.

(١٢٢) من الآية : ٣٨ سورة المائدة .

(١٢٣) من الآية : ٢ سورة النور .

(١٢٤) البيت من البحر الطويل ، وهو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، ينظر الكتاب : ١ /١٣٩ ، ١٤٣، والمغني لابن فلاح : ٧١٤/١ ، والهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري : ٣٨٧ ، وخزانة الأدب :٤٥٧/١ .

(١٢٥) من الآية : ١٦ سورة النساء .

المَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ ، ثم قال :﴿ فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ (١٢٦) ". (١٢٧)

ولا شكّ أنّ تصريحَه بمنع دخول الفاء على الخبر إلا إذا تضمن الخبر معنى الشرط أوضحُ وأظهرُ من الإجازة المطلقة ، ومع هذا فلم يشر أحدٌ من النحويين ــ فيما أعلم ــ إليه .

ورأي الأخفش القائل بجواز دخول الفاء في كل خبر ضعيف ؛ لعدة أمور :

الأول : أنّه لم يرد به سماع .

ولا حجةَ له في قول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهُم		وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كَما هيا (١٢٨)

ولا في قول الآخر :

أَروَاحٌ مُودِّعٌ أمْ بُكُورُ		أَنتَ فَانظُر لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (١٢٩)

---

(١٢٦) من الآية : ٩٧ سورة النساء .

(١٢٧) معاني القرآن : ١/ ٨٦ ، ٨٧ . وقد قال مكي بن أبي طالب القيسي كلاماً طيباً حول هذه الآية يحسن ذكره : "قوله : ﴿واللذان يأتيانها منكم﴾ الاختيار عند سيبويه في (اللذان) الرفع ،وإن كان معنى الكلام الأمر؛ لأنه لما وصل (الذي) بالفعل تمكن معنى الشرط فيه ؛ إذ لا يقع على شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار ، كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر=== === أو مظهر، فلما بُعد أن يعمل في اللذين ما قبلهما من الإضمار لم يحسن الإضمار ، فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لنصبهما رفعا بالابتداء ، كما ترفع الشرط ، والنصب جائز على تقدير إضمار فعل ؛ لأنه إنما أشبه الشرط ، وليس المشبه بالشيء كالشيء في حكمه ، فلو وصلت اللذين بظرف بُعد شبهه بالشرط ، فيصير النصب هو الاختيار، إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي ، نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما النصب فيه الاختيار ويجوز الرفع ، والرفع فيما وصل بفعل الاختيار، ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره الخبر، ويقبح أن يفسره ما في الصلة ،ولو حذفت الهاء من الخبر لم يحسن عمله في اللذين؛لأن الفاء تمنع من ذلك ؛ إذ ما بعدها منقطع مما قبلها .

مشكل إعراب القرآن :١ / ١٩٣.

(١٢٨) قد تبين أن الأخفش لم يحتج بهذا البيت ولا بالذي بعده على جواز دخول الفاء على الخبر ، لكن النحويين يذكرونهما على أنهما من أدلته ، ويردون عليه .

(١٢٩) البيت من البحر الخفيف ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه : ٨٤ برواية لك فاعلم لأي حال تصير' والكتاب ١/١٤٠، وشرحه للرماني : ١/ ٣٧٦ ، والجنى الداني : ٧١ ،وتمهيد القواعد : ٢/

لأنّ معنى الأول : هذه خولان ، أو هي خولان ، فـ خولان خبر مبتدأ محذوف، ومعنى الثاني : انظر أنت ، فـ أنت فاعل فعل محذوف فسّره الظاهر ، على أنّ زيادة الفاء قد سهلها كون الخبر أمراً ، كما يسهلها كونُ العامل أمراً مفرغاً في نحو : زيدا فاضرب ؛ لأنّ الأمر تطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة ، فالقائل : زيداً فاضرب ، أو زيداً فاضربه ، كأنه قال : ما يكن من شيءٍ فزيداً اضرب ، وما يكن من شيء فزيدٌ اضربه ، فلا يلزم من جواز هذا جواز زيدٌ فمنطلقٌ ؛ إذ ليس الخبر أمراً ، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة.(١٣٠)

الثاني : أنّ الفاء إما عاطفة ، وإما رابطة ، ولا يصح كونها في "زيدٌ فمنطلق" عاطفة ؛ لأنّ الخبر لا يصح عطفه على المبتدأ ، كيف وحرفُ العطف يوجب مشاركة الثاني الأول ؟ فإذا قلتَ : ضربت زيداً فعمراً كان عمرو مفعولاً كـ زيد ، فلو عطفت الخبر على المبتدأ أوجب ذلك أن تجعله مخبراً عنه مثل المعطوف عليه ، أو أن يصير المبتدأ بغير خبر ، ولا يصح كونها رابطة ؛ لأنّ الخبر مرتبط بالمبتدأ من غير دخول الفاء . (١٣١)

الثالث : أنّ دعوى الزيادة لا تجوز؛ لأنّ زيادةَ الحروف خارجة عن القياس ، فلا يقال به إلا أن يرد بذلك سماعٌ مطرد ، كما إنّ زيادة الحرف لا تُدَّعى إلا بدليل ، ولا يكون الدليل إلا غير محتمل ، فإذا احتمل سقط الدليل ، ولم يأت إلا بشيء يحتمل التأويل . (١٣٢)

قال عبدالقاهر : " ولا تقول : زيدٌ فمنطلق ؛ لأنه ليس هنا معنى الشرط والجزاء فتدخل

١٠٤٩ ، وبلا نسبة في المغني : ٢٢٠ .

الشاهد : أنت فانظر ، حيث زيدت الفاء في خبر المبتدأ كما هو مذهب الأخفش ، وأوله سيبويه على :

١ــ رفع (أنت) بفعل مضمر يفسره الظاهر .

٢ــ رفع (أنت) على الابتداء ، ويضمر له خبر ، والتقدير : أنت لهالك فانظر ، والفاء جواب الجملة .

٣ــ جعل (أنت) خبر المبتدأ ، كأنه قال : لهالك أنت .

ينظر الكتاب ١/ ١٤٠.

(١٣٠) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني : ١/ ٣٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣١، والجنى الداني : ٧١ .

(١٣١) ينظر المقتصد : ١/ ٣١٢ ، وتمهيد القواعد : ١٠٥١/٢ .

(١٣٢) ينظر الكافي في الإفصاح : ٢/ ٤٨٦، وتمهيد القواعد : ١٠٥١/٢ .

الفاء تنبيهاً عليه ، ... وإذا تقرر هذا لم يجز أنْ تقول : زيدٌ فمنطلق ، على أن يكون منطلق خبر زيد ، فإن قدرت أنّ زيداً خبر مبتدأ محذوف كقولك : هذا زيدٌ ، وحملت منطلقاً على مبتدأ آخر جاز ، وذلك قولك : هذا زيدٌ فهو منطلق فتكون الفاء لعطف جملة على جملة كأنك قلت : تنبه له فهو منطلق ؛ لأنّ قولك : هذا زيد تنبيه ". ولاشك أنّ هذا التقدير بعيد عن الفصاحة ، ولم تتكلم به العرب . (١٣٣)

وقيد الفراء ، والزجاج (١٣٤) ، والأعلم(١٣٥) الجواز بكون الخبر أمراً ، أو نهياً ، قال الفراء :" وقوله ﷻ: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ (١٣٦) رفعت الحميم والغسّاق بهذا مقدّماً ومؤخراً ، والمعنى : هذا حميم وغسّاق فليذوقوه ، وإن شئت جعلته مستأنفاً ، وجعلت الكلام قبله مكتفياً كأنك قلت : هذا فليذوقوه ، ثم قلت : منه حميم ومنه غسّاق ، ويكون (هذا) فى موضع رفع ، وموضع نصب، فمن نصب أضمر قبلها ناصباً ، ومن رفع رفع بالهاء التي فى قوله : (فَلْيَذُوقُوهُ) كما تقول فى الكلام : الليلَ فبادرُوه واللّيْلُ (١٣٧) ". (١٣٨)

وقد ذكر السيوطي أنّ الفاء في الآية زائدة (١٣٩) ، وهو لا يعارض كونها مؤكّدة ، كما تقدم في أول البحث . (١٤٠)

فالأمر كقولك: زيدٌ فاضربه ، وقول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهُم		وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كَما هِيا

والنهي نحو : زيدٌ فلا تضربه .

---

(١٣٣) ينظر المقتصد : ١/ ٣١٢ .

(١٣٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٣٣٩،٣٣٨.

(١٣٥) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري : ١/ ٣٦٩ وما بعدها.

(١٣٦) الآية : ٥٧ سورة ص .

(١٣٧) الليلَ بالنصب على إضمار ناصب قبلها نحو : اغتنموا ، أو عليكم ، والرفع على الابتداء ، ولم أقف على هذا القول في كتب النحو والأدب .

(١٣٨) معاني القرآن للفراء :٢ /٤١٠ ، وينظر الفاءات في النحو العربي : ١١٠ / ١١١.

(١٣٩) الإتقان :١ / ٤٨٥.

(١٤٠) ينظر: ٦ .

وقد تبعهم في ذلك الفارسي (١٤١) ، وابن جني (١٤٢) ، وحملا عليه قول الراجز :

يا ربَّ موسَى أظْلَمِي وأَظْلَمَهْ		فاصْبُبْ عليه ملكاً لا يَرْحَمُهْ (١٤٣)

وإنما أجازوا ذلك حملاً للرفع على النصب ، وذلك أنّ العرب تقول : زيداً فاضرب ، وبزيدٍ فامرر ، فيتقدم معمول ما بعد الفاء عليها، ووجه ذلك أنّ الأصل : تنبه فاضرب زيداً ، أو تنبه فامرر بزيد ، فحذفت الجملة الأولى لدلالة المعنى عليها ، فبقيت الفاءُ أولَ الكلام ، وهي موضوعةٌ على ألا تكون كذلك ،فقدم ما بعدها عليها إصلاحاً للفظ، فأجازوا على ذلك أن يقال : زيدٌ فاضربه على أن يكون الأصل : تنبه فزيداً اضربه ، ثم حذف تنبه ، فبقيت الفاء أولاً فتقدم المبتدأ عليها إصلاحاً للفظ .

والصحيح أن ذلك لا يقال به إذا وجد في كلامهم : زيدٌ فاضربْه، إذ لم تدعُ ضرورة إلى تقدير حذف جملة ، وتقديم ما بعد الفاء عليها ؛ إذ قد يمكن جعل (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون التقدير : هذا زيدٌ فاضربه ، وتكون الفاء رابطة لجملة الأمر بالجملة التي قبلها أو عاطفة لها عليها ،

---

(١٤١) ينظر كتاب الشعر للفارسي : ١/ ٢٩٣، ٢٩٤ .

(١٤٢) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني :١/ ٢٦٠ .

(١٤٣) الرجز بلا نسبة في شفاء العليل في شرح كتاب التسهيل للسلسيلي :٦١٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري : ٢٩٩/١، والخزانة : ٤/ ٣٦٩ ،٣٧٠ ، والدرر اللوامع : ١/ ٨٠ .

الشاهد : فاصبب حيث اقترن خبر المبتدأ بالفاء ؛ لأنه أمر ، قال الفارسي :" معناه : أظلمنا كقوله :أخزى الله الكاذب منّي ومنه ، أي : منّا فالمعنى : أظلمنا فاصب===

===عليه ، وهذا يدلّ على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيد اضربه إن جعلت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن ، فإن قلت : أُضْمر المبتدأ كما أضْمرتَ في قولك : خولان فانكح فتاقم . فإن ذلك لا يسهل ؛ لأنّه للمتكلم ، فكما لا يتّجه " هذا أنا "على إرادة إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن تزله مزلة الغائب كذلك لا يحسن إضمار هذا هنا ، فإن قلت : إن "أظلمنا" على لفظ الغيبة . فليس مثل هذا "أنا" ، فإنه وإن كان كذلك فالمراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ؛ ألا ترى أنهم قالوا : يا تميم كلّهم فحملوه على الغيبة لما كان اللفظ له ، وإن كان المراد به المخاطب ، وإن جعلت المضمر في علمك كأنك قلت : قد أظلمنا في علمك كان مستقيماً "

كتاب الشعر للفارسي : ١/ ٢٩٣، ٢٩٤.

وإذا نصبت أو جررت والفعل بعد مفرغ لم يكن بدٌّ من ادّعاء التقديم ؛ إذ لا عامل لـه إلا الفعـل الذي بعدها ، فتبين أن قول العرب : زيدٌ فاضربه لا ينبغي أن يحمل على زيادة الفاء في الخبر ، كما ذهب إليه أبو الحسن ؛ لأنّ زيادتها لا تنقاس للعلة التي تقدم ذكرها ، ولا على ما ذهب إليه الفراء والأعلم ؛لما في ذلك من تقدير حذف جملة، وتقديم ما بعد الفاء عليها ، ولم تدْعُ ضرورة إلى ذلك . (١٤٤)

كما أنّ العرب إذا حذفت الشرط جعلت مكانه ما يتضمن حذف الشرط ، فتقول : أمّـا زيدٌ فمنطلق ، وأمّا زيداً فاضرب ، وأمّا بزيد فامرر ، الأصل : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلق ،أو فاضرب زيداً ، أو فامرر بزيد ، ثم حذفت العرب الشرط ، وجعلت مكان الجملة كلـها (أمّـا) ، فصار : أمّا فزيدٌ منطلق ، فجاءت الفاء تلي الحرف الذي يدل على الشرط ، فقبح اللفـظ ؛ لأنّ حرف الشرط لا تليه الفاء التي تلقى بها الشرط ، فقدموا شيئاً من جملة الجواب على الفاء ؛ ليزول قُبْح اللفظ ، فقالوا : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، وأمّا منطلقٌ فزيدٌ ، وكذلك أمّا زيداً فاضرب ، وأمّا بزيـدٍ فامرر ، ولم يُسمع حذفُ الشرط ، ولم يجعل مكانه (أمّا) ، واكتُفِي بالفاء إلا بشرطين :

الأول : أن تكون الجملة فعلية .

والثاني:أن تكون اقتضائية نحو : زيداً فاضرب،وبزيدٍ فامرر.قال الله تعالى :﴿ لِمِثْـلِ هَـذَا فَلْيَعْمَلِ العَامِلُونَ ﴾.(١٤٥) (١٤٦) (١٤٧)

ولو لم يثبت بهذين الشرطين ما جاز لأحد أنْ يحذف الشرط ، ولا يجعل مكانه شيئاً ، ويُبقي جوابَه بوجه من الوجوه ، فينبغي ألا يقال منه إلا ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ، ويوقف عند ما

(١٤٤) ينظر تمهيد القواعد : ١٠٥١/٢ .

(١٤٥) الآية : ٦١ سورة الصافات .

(١٤٦) الإشارة في قوله تعالى :﴿ هَذَا﴾ إلى ما ذكره الله تعالى من أول قوله :﴿ أُوْلَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴾ إلى قوله :: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الفَوْزُ العَظِيمُ ﴾ من الآيات : ٤١ ــ ٦٠ سورة الصافات .

ومعنى الآية : لمثل هذا المنزل ، ولمثل هذا النعيم الذي ذكره الله تعالى في الآيات المذكورة === === فليعمل العاملون ، والفاء فصيحة ، أي : إن تبين حقيقة حال أهل الجنة فليعمل العاملون. ينظر جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري : ٢١ / ٥٢ ، والبحر المديد لابن عجيبة الحسني : ١٧٥/٦.

(١٤٧) ينظر الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع : ٤٨٧/٢ ، وتمهيد القواعد : ١٠٥٣/٢ .

سُمع منه وثبت بما لا يمكن دفعه ولا تأويله ، وأما ما يُمكن تأويله على وجه مطرد من لسان العرب فلا سبيل إلى أن تَحْمِل على غير ذلك ؛ فإنه يكون إثبات قاعدة في اللسان بالوهم .(١٤٨)

قال أبوحيان : "والصحيح المنع" .(١٤٩)

(١٤٨) الكافي في الإفصاح : ٢/ ٤٨٨ .

(١٤٩) الارتشاف : ٣/ ١١٤٣.

المبحث الثاني

دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة وصلتها صفة صريحة مستقبلة الزمن

اختلف النحويون في هذه المسألة اختلافاً كبيراً ، فسيبويه يرى أنّ الفاء لا يجوز دخولها على الخبر ؛ فلا تقول : المخترع والمخترعة فمفيدان حين تتهيأ لهما الوسائل ؛ لأنّ الإبهام في (أل) ضعيف ، ويؤول ما جاء من ذلك على أنّه مبتدأ ، والخبر محذوف ، أو خبر المبتدأ فيه محذوف ، وأجاز غيره دخولها ، وجعلوا (أل) بمنزلة (الذي) ، فكما أنّ (الذي) تكون صلته فعلاً فكذلك (أل) تكون صلته فعلاً ، نحو : جاء القائم أبوه ، وجاء الذي قام أبوه ، إلا أنّ كون (أل) صلتها صفة قائمة مقام الفعل قد أضعف من إبهامها عند سيبويه بما جعله لا يعطيها حكم الأسماء الموصولة .

وقد دخلت الفاء في خبر (أل) الموصولة في القرآن الكريم في آيتين : أولهما في سورة المائدة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١٥٠) ، والثانية في سورة النور ، وهي قوله ﷻ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١٥١) ، وسيبويه يمنع دخولها ؛ وذلك لما يأتي :

الأول: أنّ الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور ، أي : جملة صالحة لأداة الشرط ، والموصول هنا (أل) وصلتها صفة صريحة ، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره .

الثاني : أنّ (أل) لا يكون فيها من الإبهام ما يكون في (الذي) .

الثالث : أنّ الجملة الطلبية ـــ هنا ـــ يكون الاسم فيها منصوباً على الاشتغال ، فنحو : (علياً فاضربه) أحسن من (علي فاضربه) ، وإذا جاء ما يخالف هذه القاعدة عند سيبويه فإنه يؤوله ، فيجعل الجملة الأولى من المبتدأ والخبر المحذوف مستقلة ، والجملة الثانية بعدها معطوفة عليها أو استئنافية ، أو يجعل الاسم خبر لمبتدأ محذوف نحو : نحو : هذا علي فاضربه ، قال سيبويه : " ... وأما قوله ﷻ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١٥٢) ، وقوله تعالى : "﴿

---

(١٥٠) من الآية : ٣٨ .

(١٥١) من الآية :٢ .

(١٥٢) من الآية :٢ سورة النور .

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١٥٣)، فإنّ هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: " ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ (١٥٤)، ثم قال بعد : ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ﴾ فيها كذا وكذا ؛ فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . والله تعالى أعلم.

وكذلك " ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سورة أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ (١٥٥) قال : في الفرائض: الزانية والزاني ، أو: الزانية والزاني في الفرائض ،ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر. وكذلك: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ كأنه قال: وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة ، أو السارقُ والسارقةُ فيما فرض عليكم ؛ فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ويحمل على نحوٍ من هذا ، ومثلِ ذلك : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ (١٥٦)، وقد يَجْرِى هذا فى (زيدٍ وعمرو) على هذا الحدّ إذا كنتَ تُخبرُ بأشياءَ أو تُوصِى ثم تقول : زيدٌ ، أى : زيدٌ فيمن أُوصى به فأَحْسِنْ إليه وأَكرِمْه ، وقد قرأَ أناسٌ : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾ (١٥٧) ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ﴾ (١٥٨)، وهو فى العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة ، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع " .(١٥٩)

يريد سيبويه أنّ قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنياً على الفعل غير معتمد على ما تقدم ،

---

(١٥٣) من الآية : ٣٨ سورة المائدة .

(١٥٤) من الآية : ١٥ سورة محمد .

(١٥٥) من الآية :٢ سورة النور.

(١٥٦) من الآية : ١٦ سورة النساء ..

(١٥٧) هي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبلة على الاشتغال ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ١٧٢ ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه : ٣٨ ، والمحتسب في تبيين شواذ القراءات لابن جني : ٢/ ١٠٠ ، والبحر المحيط :٣/ ٤٩٠.

(١٥٨) هي قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد .

ينظر مختصر في شواذ القرآن : ١٠٢ ، والبحر المحيط :٣/٤٨٩.

(١٥٩) ينظر الكتاب : ١/١٤٢ــ١٤٤.

فكان النصب قوياً بالنسبة إلى الرفع ، حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم ، فإنه قد بيّن أنّ ذلك يخرجه من الباب الذي يختار فيه النصب ، فكيف يفهم عنه ترجيحه عليه ؟ والباب مع القراءتين مختلف ، وإنما يقع الترجيح بعد التساوي في الباب. فالنصب أرجح من الرفع حيث ينبني الاسم على الفعل ، والرفع متعين لا نقول : حيث بُني الاسم على كلام متقدم ، ثم حقّق سيبويه هذا المقدر بأنّ الكلام واقعٌ بعد قصص وأخبار .

فعلى مذهب سيبويه يكون الرفع في (السارق والسارقة) ونحوهما على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم ، أو فيما فُرض عليكم السارق والسارقة ، أي : حكمهما ، وهذه الجملة ظاهرها أن تكون مستقلة ، ولكن المقصود هو في قوله : فاقطعوا فجيء بالفاء رابطة للجملة الثانية ، فالأولى موضحة للحكم المبهم في الجملة الأولى .

وإنما رأى سيبويه ذلك لوجهين : لفظي ومعنوي ، أمّا اللفظي : فلأنّ الكلام أمر وهو يخيل اختيار النصب ، ومع ذلك فالرفع قراءة العامة ، فلو جُعل الأمر خبراً وبنى المبتدأ عليه لكان خلاف المختار عند الفصحاء ، فالتجأ إلى تقدير الخبر ؛ حتى لا يكون المبتدأ مبنياً على الأمر فخلص من مخالفة الاختيار ، وقد مثلهما سيبويه في كتابه بقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ ، ووجه التمثيل أنه صدّر الكلام بقوله: «مثل الجنة» ، ولا يستقيم أن يكون قوله : «فيها أنهار» خبره ، فتعين تقدير خبره محذوفاً ، وأصله فيما نقصّ عليكم مثل الجنة ، ثم لّما كان هذا إجمالاً لذكر المثل فصّل المجمل بقوله : «فيها أنهار» إلى آخرها فكذلك هاهنا كأنه قال : وفيما فرض عليكم شأن الزانية والزاني، ثم فصّل هذا المجمل بما ذكره من أحكام الجلد ، هذا بيان المقتضى عند سيبويه لاختيار الحذف من حيث الصناعة اللفظية ، وأما من حيث المعنى فهو أنّ المعنى أتمّ وأكمل على حذف الخبر ؛ لأنه يكون قد ذكر حكم الزانية والزاني مجملاً حيث قال : الزانية والزاني ، وأراد: وفيما فرض عليكم حكم الزانية والزاني ، فلما تشوّف السامع إلى تفصيل هذا المجمل ذكر حكمهما مفصلاً فهو أوقع في النفس من ذكره أولّ وهلة.

وقد وافق الأخفش[١٦٠] ، ومكي بن أبي طالب القيسي سيبويه ؛ قال مكي : " قوله (والسارق والسارقة) رفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه ، تقديره : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة ، أو فيما فرض عليكم ، وكان الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب ؛ لأنه أمرٌ وهو

(١٦٠) ينظر معاني القرآن :٨٤/١ ، ٨٧ ، وقد نسب السمين الحلبي إلى الأخفش أنه يجيز أن تكون الجملة الأمرية(فاقطعوا) خبراً ، وهذا مخالف لنص كلام الأخفش ، ينظر الدر المصون :٥٢١/٢ .

بالفعل أولى ، وبه قرأ عيسى بن عمر ، والاختيار عند الكوفيين الرفع على قراءة الجماعة ؛ لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه ، فهو عندهم مثل : (واللذان يأتيانها) لا يراد به اثنان بأعيانهما ؛ فلذلك اختير الرفع ".(١٦١)

فمكي بن أبي طالب يرى أنّ علة عدم جعل الجملة الطلبية المقرونة بالفاء في الآيتين خبراً ليس هو الأمر فقط ، وإنما هو ضعف الإبهام في (أل) الموصولة ، وهو أمر فيه تكلف ؛ لأنّ حمل (أل) في الآيتين على أنها موصولة لأجل العموم أولى من حملها على الاستغراق الجنسي ، وهو قصد سارق بعينه ، أو سارقة بعينها ،ومثله الآية الثانية .

وذهب الكوفيون (١٦٢)، والمبرد ، والزجاج (١٦٣) إلى جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة وصلتها صفة صريحة مستقبلة الزمن ، قال الفراء :" وقوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ ولا ينصب مثل هذا ؛لأنّ تأويله الجزاء ومعناه ــ والله أعلم ــ من زنى فافعلوا به ذلك، ومثله ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ، ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (١٦٤) ". (١٦٥)

فدخول الفاء على الخبر لأنه يشبه الشرط ؛ إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى : الذي والتي ، والصفة صلته ؛ فهي في قوة قولك : الذي يزني والتي تزني فاجلدوا ، والذي يسرق والتي تسرق فاقطعوا ؛ فجاء بالفاء لأن الاسم عام ؛ إذ لا يراد به سارقاً مخصوصاً ، فصار كأسماء الشرط تدخل الفاء في خبرها لعمومها.

وقال المبرد : " فأما قول الله جل وعزّ: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وكذلك: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا ــ يعني ليس مبتدأ وما بعده خبر ــ والرفعُ الوجه ؛ لأنّ معناهُ الجزاءُ كقوله : الزانيةُ أي : التي تزني ، فإما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا فهذا مجازاة ، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهمٌ ، فدخلت الفاءُ لأنه استحق

(١٦١) مشكل إعراب القرآن :١ / ٢٢٥.

(١٦٢) ينظر معاني القرآن : ١ / ٢٤٢ ،٣٠٦ ، ٢/ ٢٣٩، والتذييل :٤/ ٣٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٢ ، وتمهيد القواعد : ٢/ ١٠٤٢ .

(١٦٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ٢/٤،١٧٢،١٧١/٢٨،٢٧.

(١٦٤) من الآية : ١٦ سورة النساء .

(١٦٥) ينظر معاني القرآن : ٢ / ٢٣٩ ، وينظر : ١ / ٢٤٢.

الدرهم بالإتيان ، فإنْ لم ترد هذا المعنى قلت : الذي يأتيني له درهمٌ ، ولا يجوزُ : زيدٌ فله درهمٌ ، أو هذا زيدٌ فحسن جميلٌ، جازَ على أن زيداً خبرٌ وليس بابتداء ، وللإشارة دخلت الفاءُ ،... وقد قرأت القراءُ: ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا ﴾ بالنصب على وجه الأمر، والوجه الرفعُ ، والنصبُ حسنٌ في هاتيْن الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصبُ الوجهُ ".(١٦٦)

وقد أيد النحاس مذهب الفراء ومن تبعه فقال : " وهذا قول حسن غير مدفوع " .(١٦٧)

رد مذهب الفراء ومن تبعه :

قال أبوحيان : " ... فأما ما اعتل به الفراء من أنّ مثل هذا لا ينصب لأنّ تأويله الجزاء فتعليل غير صحيح ؛ لأن تعليل الجزاء لا وجه له لمنعه النصب ؛ لأنّ الاسم في الجزاء ينتصب ، تقول : أياً تضربْ أضربْه ، فلما رفعهما أكثر القراء والعامل في الضمير أمر دل ذلك على أنّ قوله : ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في موضع الخبر ، بل الخبر محذوف ".(١٦٨)

لكن الظاهر أنّ المختار في هذه المسألة مذهب الكوفيين ومن تبعهم من أن الفاء قد دخلت في خبر (أل) الموصولة ، وهو الذي عليه التعويل ، وذلك ، وذلك لأنّ المراد من الآية الشرط والجزاء ، ويظهر ذلك من وجوه :

الأوّل : أنه تعالى صَرَّح بذلك في قوله تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ ، وهذا يدلُّ على أنّ القَطْع جزاءٌ على فِعْل السَّرِقة ، فوجَبَ أن يَعُمَّ الجَزَاء لعُموم الشَّرط .

الثاني : أن السَّرِقة جناية ، والقطع عُقُوبة ، فربط العُقُوبة بالجناية مناسب ، وذكر الحُكم عَقِيب الوَصْف المُناسب يدلُّ على أنّ الوصْفَ عِلّة لذلك الحُكم .

الثالث : أنّا إذا حملنا الآيَة على هذا الوجه كانت مُفِيدة ، ولوْ حمَلْنَاها على سَارِقٍ مُعَيَّن صَارَت مُجْمَلة غير مفيدة .(١٦٩)

والرأي المانع دخول الفاء لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ؛ لأنه يدعم

(١٦٦) الكامل في اللغة والأدب للمبرد : ٢/٨٢٢ ، ٨٢٣.

(١٦٧) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٤٩٥.

(١٦٨) التذييل : ٤ / ٩٨.

(١٦٩) ينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي :٧ / ٣١٩ .

القواعد النحوية التي استُقرئت من كلام العرب ، والأولى أنْ تُحْمَل القواعد على أساليب القرآن ، لا أنْ يُحْمَل القرآن على قواعد العربية ، فالصحيح دخولها على الخبر ولو كان أمراً أو نهياً. (١٧٠)

وقد أجاز الزمخشري مذهب الكوفيين ومن تبعهم من أن الخبر هو الجملة الأمرية (١٧١)، كما ذكر أن سيبويه فضل قراءة عيسى بن عمر بالنصب على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأن زيداً فاضربه، أحسن من : زيدٌ فاضربه (١٧٢)

وردّ عليه أبو حيان فقال :" وهذا الوجه الذي أجازه وإن كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز عند سيبويه ؛ لأنّ الموصول لم يوصل بجملة تصلح لأداة الشرط (١٧٣)، ولا بما قام مقامها من ظرف أو مجرور ، بل الموصول هنا (أل) ، وصلة (أل) لا تصلح لأداة الشرط ، وقد امتزج الموصولُ بصلته حتى صار الإعراب في الصلة ، بخلاف الظرف والمجرور ؛ فإنّ العامل فيها جملة لا تصلح لأداة الشرط .

وأما قوله في قراءة عيسى : إنّ سيبويه فضلها على قراءة العامة فليس بصحيح ؛ بل الذي ذكر سيبويه في كتابه : أنهما تركيبان : أحدهما : زيداً اضربه ، والثاني : زيدٌ فاضربه ، فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوزوا الرفع بالابتداء ، والتركيب الثاني منع أن يرتفع بالابتداء وتكون الجملة الأمرية خبراً له لأجل الفاء ، وأجاز نصبه على الاشتغال أو على الإغراء ،وذكر أنه يستقيم رفعه على أن يكون جملتان، ويكون (زيد) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا زيد فاضربه ، ثم ذكر الآية فخرجها على حذف الخبر، ودل كلامه أنّ هذا التركيب هو لا يكون إلا على جملتين : الأولى

---

(١٧٠) النحو الوافي : ١/ ٥٤١.

(١٧١) هذا عند من يجيز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، وهم جمهور النحويين ، فيجوز على مذهبهم : زيد أكرمه ، ومحمد هل سافر ، وعليّ ليته يعود ، على أنّ (أكرمه ، هل سافر ، ليته يعود) أخبار ، وليست مقول لقول محذوف هو الخبر، كما هو مذهب ابن الأنباري ومن تبعه من الكوفيين ، وبعض النحويين يرى أنّ الطلبية تسد مسد الخبر ، وليست خبراً .

ينظر الأصول :١/ ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، والمساعد : ١/ ٢٣٠ ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي للشيخ / عبدالسلام هارون : ٣٤ ، ٣٥ .

(١٧٢) ينظر الكشاف للزمخشري:١/ ٦٦٤.

(١٧٣) لأنّ الجملة طلبية.

ابتدائية ثم ذكر قراءة ناس بالنصب ولم يرجحها على قراءة العامة إنما قال : وهي في العربية على ما ذكرتُ لك من القوة ، أي : نصبها على الاشتغال أو الإغراء ، وهو قوي لا ضعيف ، وقد منع سيبويه رفعه على الابتداء ، والجملة الأمرية خبر لأجل الفاء ، وقد ذكرنا الترجيح بين رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه ،وبين نصبه على الاشتغال بأنّ الرفع يلزم فيه حذف خبر واحد ، والنصب يلزم فيه حذف جملة وإضمار أخرى ، وزحلقة الفاء عن موضعها . (١٧٤)

قلت : تعصب أبي حيان لسيبويه ظاهر ، مع أنّ الزّمخشريّ لم يخالف سيبويه ؛إذ لم يزد على أن ذكر رأي النحويين في إعراب الآية .

(١٧٤) البحر المحيط :٣/٤٩٣ .

المبحث الثالث

دخول الفاء على خبر النواسخ

إنْ كان الناسخُ من باب (كان) بلفظ الماضي فلا يجوز أن تدخل الفاءُ في خبرها، فلا يقال : كان الذي يأتيني فله درهم [١٧٥] ، فإنْ كان بلفظ المضارع فظاهرُ قول ابن السراج [١٧٦] جوازُ دخولها ؛ فتقول : يكونُ الذي يأتيني فله درهم ، ويكون كلُ رجل يأتيني فله درهم. [١٧٧]

وإنْ كان الناسخُ (ما) النافية فلا تدخل الفاء في خبرها [١٧٨] ؛ فلا تقول : ما الذي يأتيني فله درهم .

وإنْ كان الناسخ (إنّ) أو(أنّ) أو(لكنّ) فالجمهور [١٧٩] على جواز دخول الفاء ، وقد نص على ذلك سيبويه في (إنّ) و(أنّ) ، وذلك بشرط أن يتضمن اسمهما معنى الشرط [١٨٠] ؛ لورود السماع ، فمما ورد في (إنّ) قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [١٨١] [١٨٢] قال سيبويه : "ومثل ذلك قولهم : كلُ رجل يأتينا فله:

---

(١٧٥) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٥ .

(١٧٦) ينظر الأصول : ٢/ ١٦٨، ٣٥٦.

(١٧٧) ينظر التذييل : ٤ /١١٢ ، والهمع :١/٤٠٧ ، ونتائج التحصيل :١/٣/١١٢٩.

(١٧٨) ينظر الارتشاف : ٣/١١٤٥.

(١٧٩) ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي : ١/ ٤٦ ، والارتشاف : ٣/١١٤٤ ، والفاءات في النحو العربي : ٨٧ ، ٨٨.

(١٨٠) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي : ٢/ ٢٣٠.

(١٨١) الآية : ١٣ سورة الأحقاف .

=== (١٨٢) دخلت الفاء في خبر (إنّ) التي اسمها اسم موصول في ستة مواضع من القرآن الكريم ، ذكرها الشيخ عضيمة ــ رحمه الله ــ أولها الموضع المذكور أعلاه ، وبقية الستة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الآية : ٢١ سورة آل عمرآن ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ من الآية : ٩١ من سورة آل عمران ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ الآية : ٣٤ سورة محمد ، ﴿ قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾

"ومثل ذلك قولهم : كلُ رجل يأتينا فله درهمان ، ولو قال : كلُ رجل فله درهمان كان محالاً ؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ ، ومثل ذلك: ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (١٨٣) ، وقال تعالى جده : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ (١٨٤)". (١٨٥)

حجة الجمهور:

١- أنّ الموصول بعد دخول (إنّ) عليه في مقام الابتداء من حيث المعنى ؛ حيث ظل المعنى كما هو لم يتغير، ولذلك يجوز الرفعُ في المعطوف على اسم (إنّ) جوازاً مستحسناً بخلاف (ليت ولعل وكأنّ) (١٨٦) ؛ وذلك لتغير معنى الجملة حينئذ .

قال ابن مالك : " إذا دخل بعضُ نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخولُ الفاء على الخبر ، ما لم يكن الناسخ (إنّ) أو (أنّ) أو(لكنّ) فإنها ضعيفةُ العمل ؛ إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، ولم يعمل في الحال " . (١٨٧)

من الآية : ٨ سورة الجمعة ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ الآية : ١٠ سورة البروج.

ينظر دراسات لأسلوب القرآن : ١/ ٦٠٨.

وهناك موضع محتمل ذكره الأخفش هو قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ ثم قال : ﴿ فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ من الآية : ٩٧ سورة النساء ، وإنما كان هذا الموضع محتملاً ؛ لأن قوله : ﴿ فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ لا يتعين أن يكون خبراً ؛ فقد يكون محذوفاً تقديره: إن الذين توفاهم الملائكة هلكوا، ويجوز أن يكون الخبر قوله: ﴿ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ﴾ .

ينظر : ٢٩من هذا البحث .

(١٨٣) من الآية : ٢٧٤سورة البقرة .

(١٨٤) من الآية : ٨ سورة الجمعة .

(١٨٥) الكتاب :٣ / ١٠٣.

(١٨٦) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي : ١/ ٢٧٩.

(١٨٧) شرح التسهيل : ٣٣١/١ ، وينظر الهمع ١/ ٤٠٧.

٢- أنّ (إنّ) وإنْ امتنع الجزاء المحض نحو قولك : إنّ من تكرمْه يكرمْك [١٨٨]، وإنّ أيّهم تضربْ أضربْ فلا يمتنع أن يدخل عليه (إنّ) مع تقدير معنى المجازاة ؛ لأجل أنّ (إنّ) له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كـ (ليت) ، وذلك أنه لا يغير معنى الابتداء ؛ ألا ترى أنّ قولك : إنّ زيداً منطلق بمنزلة قولك : زيد منطلق ؛ إذ لا يفيدُ غير التأكيد .[١٨٩]

وقد وافق الأخفشُ سيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنّ) ، وذلك قوله في (معاني القرآن) :" فأما قوله ﷻ :﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ [١٩٠] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأنّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز أنْ يكون خبره بالفاء نحو قول الله ﷻ :﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ ثم قال : ﴿ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [١٩١] " . [١٩٢]

وقد اضطرب النقلُ عن النحويين في هذه المسألة اضطراباً يحتاجُ معه إلى معرفة حقيقتها شيئاً من العناية والدقة ، فقد صرح الخوارزمي[١٩٣] بنسبة المنع إلى سيبويه فقال :" عند سيبويه لا يجوز دخولُ الفاء على خبر (إنّ) ، واحتج بأنّ الموصول لم يبق بعد دخول (إنّ) عليه في صدر الكلام ، فلا يجوز دخول الفاء في خبره ، كما في (ليت) و(لعل) ، ولذلك يقول : منْ يزرْني أزرْه فيجزم ، ولو دخلت (إنّ) المشددة على (مَنْ) لقلت : إنّ من يزرُني نزره ، لأنّ (إنّ) المشددة توجب بها المجازة أمر مبهم "[١٩٤] .

فالمراد من كلام الخوارزمي أنّ (إنّ) حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبّه بالشرط . وكذلك فعل ابنُ الحاجب في شرح المفصل [١٩٥] ، وفي الأمالي حيث يقول:" قال

---

(١٨٨) اسم (إنّ) ضمير شأن محذوف للزوم الصدارة لأدوات الشرط.

(١٨٩) المقتصد : ١/٣٢٤ .

(١٩٠) من الآية : ١٦ سورة النساء .

(١٩١) الآية : ٩٧ سورة النساء .

(١٩٢) : ١/ ٨٧.

(١٩٣) هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي ، ولد سنة ٥٥٥هـ من شيوخه الفخر الرازى ، والمطرزى النحوى ، من كتبه التخمير وشرح المفرد والمؤلف ، توفى سنة ٦١٧هـ ، تنظر ترجمته فى معجم الأدباء : ١٦/٢٣٨ ، والبغية : ٢/٢٥٢ .

(١٩٤) التخمير:١/٢٧٩ .

(١٩٥) الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧.

سيبويه ــ رحمه الله ــ لا يجوز دخول الفاء في خبر (إنّ) ..." [١٩٦] ويرجع هذا لمتابعتهما الزمخشري حيث قال في المفصل : " وفي دخول (إنّ) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب "[١٩٧] وقد ذكر الرضي أنّ ابن الحاجب تبع في ذلك عبدالقاهر بقوله :" قال المصنف ــ إتباعاً لعبد القاهر ــ إنّ هذا الملحق سيبويه خلافاً للأخفش . [١٩٨][١٩٩]

ووجّه الشريف الجرجاني قول المصنف ــ ابن الحاجب ــ في شرح المفصل بقوله:" قال المصنف : وهو ــ يعني منع سيبويه دخول الفاء في خبر (إنّ) بعيدٌ من جهة النقل والفقه .

أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله :﴿ الَّذينَ يُنفقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سراً وَعَلانيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٢٠٠] ، بقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [٢٠١]، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات .[٢٠٢]

قال : " والظاهرُ أنّ نسبة هذا المنع إليه مبنيةٌ على نقل الزمخشري ، فإنّه وإنْ أبهم الكلام في المفصّل إلا أنه أوضحه معللاً في غيره ".[٢٠٣][٢٠٤]

---

(١٩٦) الأمالي النحوية : ٣/ ١٥ ، ولم يصرّح ابن الحاجب بنسبة المنع إلى سيبويه في الكافية ، ولا في شرحها ، ولا في شرح الوافية ، ولكنه ذكر أن هناك اختلافاً بين النحويين . ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب : ٣٧٢/٢ ، وشرح الوافية : ١٧٩.

(١٩٧) المفصل في صنعة الإعراب :١ / ٤٧.

(١٩٨) شرح الرضي على الكافية :٢٧١/١.

(١٩٩) لم يصرح الشيخ عبدالقاهر بنسبة المنع إلى سيبويه ، وإن كان كلامه يدل على ذلك حيث قال : " وقد اختلفوا في إنّ ، هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع " وأخذ يذكر أدلته ، ولم يذكر شيئاً عن الرأي الثاني المانع دخول الفاء ، ولا عمن قال به . ينظر المقتصد : ١/ ٣٢٤ .

(٢٠٠) من الآية : ٢٧٤سورة البقرة .

(٢٠١) من الآية : ٨ سورة الجمعة .

(٢٠٢) الإيضاح في شرح المفصل : ا/ ٢٠٥، ٢٠٦ .

(٢٠٣) حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية الرضي: ١/ ١٠٣.

(٢٠٤) ذكر الزمخشري في المفصل أنّ هناك خلافاً بين سيبويه والأخفش في حكم دخول الفاء على خبر(إنّ) فقال : " وفي دخول (إنّ) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب "، ولم يبين حقيقة هذا الخلاف ، ومن الذي يمنع دخول الفاء على الخبر ، ومن الذي يجيزه ، إلا أن النحويين يحملون كلامه على أن سيبويه هو المانع ، والأخفش هو المجيز ، ولم يذكر هذا الخلاف في الأنموذج ، أو الكشاف ، لكن ذكر ــ في الأخير ــ أن الفاء تدخل في خبر (إنّ) . ينظر الكشاف :١/ ٣٧٦ ، ٤٠٩ .

ومما يدل على هذا الاضطراب أنّ كثيراً من النحويين قد نسبوا المنع ـ أيضاً ـ إلى الأخفش ، ويجعلون الفاء عنده زائدة ، وهي كثيراً ما تزاد في الخبر (٢٠٥) ، ومنهم العبدي(٢٠٦) (٢٠٧) وابن يعيش (٢٠٨) والعكبري (٢٠٩) ، وابن أبي الربيع (٢١٠) ، والدلائي (٢١١) (٢١٢)، والسمين الحلبي حيث قال : "وخَالَف الأخفشُ فمنعَ دخولَها من نَسْخِه بـ(إنّ) ، والسماعُ حُجَّةٌ عليه كهذه الآية(٢١٣) " . (٢١٤)

كما أنّ بعض النحويين ينقل الخلاف بينهما دون تحرير المسألة ، قال الكيشي[٢١٥] : " وفي

(٢٠٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب :١ / ١٤٧، والمغني لابن فلاح :١/ ٧٢٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٥٧٣/١ ، والبحر المحيط : ٤٣٠/٢ .

(٢٠٦) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي ، كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، وروى عن أبي عمرو الزاهد ، وعنه القاضي أبو الطيب الطبري ، وله شرح الإيضاح شرح كتاب الجرمي اختل عقله في آخر عمره ، توفي سنة ٤٠٦ هـ.

تنظر ترجمته في بغية الوعاة :١/ ٢٩٨ ، والأعلام :١ / ١٠٤.

(٢٠٧) ينظر شرح الرضي على الكافية :٢٧١/١.

(٢٠٨) شرح المفصل : ١٠١/١.

(٢٠٩) ينظر اللباب : ١/ ١٤٧.

(٢١٠) ينظر البسيط : ١/ ٥٧٣ ، ٥٧٤.

(٢١١) هو محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي نسبة إلى الدلائية من العرب القحطانية ، ولد سنة ١٠٢١هـ ، ونشأ في بيت علم ومعرفة ، وتلقى علومه عن والده وأعمامه توفي سنة ١٠٨٩هـ .

تنظر ترجمته في الأعلام : ٦٤/٧ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ١٢١/١١ .

(٢١٢) ينظر نتائج التحصيل : ١١٢٧/٣/١.

(٢١٣) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الآية :٢١ سورة آل عمران.

(٢١٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي :٥١/٢ .

(٢١٥) هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، عالم مصنف شارك في كثير من العلوم ولد بكيش ، ودرس بالمدرسة النظامية ببغداد. توفي بشيراز سنة ٦٩٥ هـ. تنظر ترجمته في معجم المؤلفين: ٨/ ٢٧٨.

دخول (إنّ) خلافٌ بين الأخفش وسيبويه ، قال الأخفش : تدخل ؛ لأنّ الشرطية قد تَخَفَّفَت ، ومنعه سيبويه لعدم الصدرية ، ونُقل الخلاف على العكس أيضاً " . (٢١٦)(٢١٧)

أما أبوحيان فالاضطراب واضحٌ عنده في المسألة فهو يجعل للأخفش مذهبين فيها تارة (٢١٨) ، وتارة يثبت الخلاف . (٢١٩)

وذكروا أنّ علة المنع عنده ترجع إلى ما يأتي :

١- أنّ (إنّ) تحقق الخبر ، وفي الشرط ترددٌ وتوقفٌ ، وإخراجٌ عن صريح الخبر فلا يجتمعان . (٢٢٠)

٢- أنّ (إنّ) لا تعمل في الشرط ؛ لأنّ له صدر الكلام ، ولذلك كان في قول الأخطل :

إنّ مَنْ يَدخلِ الكنيسةَ يوماً		يلقَ فيها جَآذِراً وظِباءَ (٢٢١)

---

(٢١٦) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي : ١٢٧ .

(٢١٧) قد خفي الأمر على كثير من المحققين حتى إنهم لا يصححون ما قد وقع فيه كثير من المؤلفين ، فترى هذه النسبة الخاطئة تمر عليهم مر الكرام ، بل إنهم ليخطئون النحويين القائلين بأن الأخفش يجوز دخول الفاء مع إن ، فهذا عبدالقاهر ينسب للأخفش الجواز وهذا موافق لصريح كلامه كما تقدم ، إلا أن محقق كتاب المقتصد الدكتور / كاظم بحر المرجان يذكر أن مذهبه المنع ، ووصف كلام عبدالقاهر بالتناقض .ينظر المقتصد : ٣٢٤/١ ، بل إن الدكتور / فيصل الحفيان محقق الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع يقول : " ...والمنع هو مذهب الأخفش المستقر في كتب النحو ، ونسب الجرجاني إليه عدم المنع ، واكتفى المحقق بالإشارة إلى تناقض نقل عبدالقاهر الثابت في المصادر ، وأزعم أن في المقتصد سقطاً هو السبب في الإشكال ، يعضد الزعم أن عبدالقاهر قال : " وقد اختلفوا في إنّ ، هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب === === أبي الحسن أنها لا تمنع "ولم يأت بمذهب آخر ، فلعل الكلام فمذهب أبي الحسن أنها تمنع ، ومذهب الجمهور أنها لا تمنع . .ينظر الكافي : ٢/ ٥٣١ .

أقول : إن ما ذكره المحقق الفاضل لم يزل الإشكال ، بل يزيد الأمر غموضا ولبساً ، فهو يصرح بنسبة المنع إلى الأخفش ، ورحم الله الدكتور/ جمال عبدالعاطي مخيمر ؛ إذ عرض المسألة عرضاً طيباً ، وأبان وجه الصواب فيها ، وما وقع فيها من اضطراب وتخبط . ينظر تعليقه على شرح المقدمة الكافية : ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ .

(٢١٨) ينظر التذييل : ٤ / ١١٠.

(٢١٩) ينظر التذييل : ٤ / ١٠٩، ١١٠، والبحر المحيط :٤٣٠/٢ ، والارتشاف : ١١٤٤/٣.

(٢٢٠) ينظر التذييل : ٤ / ١١٠، والهمع :١/ ٤٠٧، ونتائج التحصيل : ١١٢٧/٣/١.

(٢٢١) البيت من البحر الخفيف ، وهو للأخطل في الخزانة : ١/ ٤٥٧ ، والدرر اللوامع : ١/ ١١٥،

ضميرُ الشأن مقدراً مع (إنّ) ، فكذلك لا يدخل على ما أشبه الشرط بوجود الفاء قياسا على (ليت ولعل) . والجواب أنه لا يلزم من امتناع دخولها على الشرط الامتناعُ من دخولها على ما يشبه الشرط ؛ لأنّ الامتناع في الشرط لئلا يؤدي إلى اجتماع شيئين يقتضيان صدر الكلام ، وليس كذلك في المُشبَّه بالشرط . (٢٢٢)

لكنّ ابن مالك قد ذكر الحقيقة وجلّاها حيث قال :" وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إنّ)، وهذا عجيبٌ ؛ لأنّ زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأُ يشبه أداة شرط ، نحو "زيدٌ فقائم" ، فإنْ دخلت (إنّ) على اسم يشبه أداةَ الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر "زيد" وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرتُ له في كتاب " معاني القرآن " بأنه موافق سيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنّ)، وذلك أنه قال:...وذكر كلامه السابق" " (٢٢٣)

فالصوابُ الجديرُ بالإثبات أنه لا خلاف بين الأخفش وسيبويه ، فهما يجيزان دخول الفاء في الخبر مع (إنّ) ، وما ذكره الأخفش في معاني القرآن من الجواز هو الحجة القاطعة ، وكيف يَمنعُ دخول الفاء في خبر (إنّ) مع وجود معنى الشرط في الاسم ، وهو يجيز زيادة الفاء وإن لم يكن المبتدأ فيه معنى الشرط ، نحو : زيد قائم (٢٢٤) .

فظهر مما تقدم أنه لا وجه لهذا التخليط والاضطراب .

قال ابن الحاجب : " وقد جاء ذلك في القرآن في غير موضع "(٢٢٥) (٢٢٦)، وقال ابن مالك :" وهو الصحيحُ الذي ورد به القرآن " (٢٢٧)

وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩١٨ ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد : ٢٠٧ ، ولم أجده في ديوانه ، وبلا نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري :١/ ٩٢ ، والمغني : ٥٦، ورصف المباني : ١٩٩.

(٢٢٢) المغني لابن فلاح :١ / ٧٢١ ،٧٢٢.

(٢٢٣) شرح الكافية الشافية : ١/ ٨٠ .

(٢٢٤) المسائل المتفق عليها بين النحويين للباحث / دخيل بن غنيم العواد : ٣١٢ .

(٢٢٥) شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٩.

(٢٢٦) ورد ذلك في ستة مواضع كما تقدم ذكره . ينظر البحث :٥٨.

(٢٢٧) شرح الكافية الشافية : ١٣٦/١ ، وينظر التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن

وقد خصّ ابنُ عصفور جواز دخول الفاء في خبر (إنّ) وحدها من بين سائر أخواتها ؛ وعلل ذلك بأن العرب تعامل : إنّ زيداً قائم معاملة زيدٌ قائم ، لما كانا في معنى واحد بدليل قولهم : إنّ زيداً قائم وعمرو ، ولا كذلك بقية النواسخ ، فعاملوا إنّ الذي يأتيك فله درهم معاملة الذي يأتيك فله درهم [٢٢٨].

وأجاز الفراء دخولها في خبر (إنّ) إذا كان اسمُها موصوفاً بالموصول نحو : إنّ الرجل الذي يأتيك فله درهم ، والصحيحُ المنع ، ولو أعملت (إنّ) في اسم آخر وأخبر عنه بالموصول ، أو بالموصوف النكرة نحو: إنّه الذي يأتيني فله درهم ، وإنّ زيداً كل رجل يأتيه فله درهم جاز دخول الفاء . [٢٢٩]

فإن دخلت (إنّ) على اسم آخر وأخبر عنه بالموصول ، أو الموصوف جاز دخول الفاء باتفاق النحويين ، قال السيوطي : "فإن عملت (إنّ) في اسم آخر جاز دخولُها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم ". [٢٣٠] ، **ومثال الموصوف : إنّ زيداً كل رجل يأتيه فله درهم** [٢٣١]

ومن السماع الورد في (أنّ) قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٢٣٢] ، وقول الشاعر :

عَلمتُ يقيناً أنّ ما حُمَّ كَوْنُه فَسَعيُ امْرِئ فِي صَرْفه غيْرُ نَافعِ [٢٣٣]

وقد نسب الرضيُّ [٢٣٤] إلى ابن مالك أنه ألحق (أنّ) بـ (إنّ) من غير سماع ، وهذا

مالك ـ: ١٤٢.

(٢٢٨) لم أجد رأي ابن عصفور في شرح الجمل أو المقرب ، وينظر في التذييل : ٤/ ١١٠ ، و تمهيد القواعد :٢ /١٠٥٨ ، ونتائج التحصيل :١/٤/١١٢٧ .

(٢٢٩) الارتشاف : ٣/ ١١٤٦.

(٢٣٠) ينظر الارتشاف :٣/ ١١٤٦ ، والهمع : ١/ ٤٠٧ .

(٢٣١) المسائل المتفق عليها بين النحويين للباحث / دخيل بن غنيم العواد : ٣١٢ .

(٢٣٢) من الآية : ٤٥ سورة الأنفال .

(٢٣٣) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣١، والتذييل : ٤/١١١، وتمهيد القواعد : ٢/١٠٥٥ ، ونتائج التحصيل : ١/ ٣/ ١١٢٨ .

الشاهد :" فَسَعيُ امْرِئ فِي صَرْفه غيْرُ نَافعِ " حيث دخلت الفاء في خبر (أنّ)

مخالفٌ لما أورده ابن مالك ؛ فقد استشهد بآية قرآنية ، وببيت من الشعر. (٢٣٥)

ومما ورد في لكنّ قول الأفوه الأودي:

فَوَاللّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَاً لَكُمْ		وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ (٢٣٦) (٢٣٧)

فالفاء زائدة في خبر_(لكنّ) ، و(ما) اسم موصول بدليل رجوع ضميري (يُقضَى) و(يكون) عليها ، وجاءت الفاء لما في اسمها من العموم .

وقد ادعى ابنُ فلاح (٢٣٨) (٢٣٩) الإجماع على منع دخول الفاء فى خبر (لكنّ) ، وهو مناقضٌ لما عليه الجمهور ، ومناقضٌ ــ أيضاً ــ للسماع الوارد عن العرب .

أما إذا كان الناسخ (كأنّ) أو(ليت) أو(لعل) فلا يجوز دخول الفاء، قال ابن السراج : " ولا يحسن ليتَ الذي يأتينا فلَهُ درهمٌ ، ولا لعل الذي يأتينا فنكرمُه ؛ لأنّ هذا لا يجوز أنْ يكون في معنى المجازاة ، ولا يحسنُ كأنّ الذي يأتينا فلَهُ درهمٌ ؛ لأنّ معنى الجزاء إنما يكون على ما يأتي لا على ما كان ، فإنْ قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفشِ " (٢٤٠)

وإنما لم يجز النحويون دخول الفاء للأسباب الآتية :

١- أنّ هذه الأدوات إذا دخلت أبطلت معنى الخبر، وإذا بطل معنى الخبر لم يكن موضع مجازاة ،

---

(٢٣٤) ينظر شرح الكافية :١/ ٢٧٠ .

(٢٣٥) استشهد ابن مالك في شرح الكافية ١: / ٣٧٧ بآية سورة الأنفال ، وفي شرح التسهيل : ٣٣٢/١ بآلآية نفسها ،وبيت من الشعر .

(٢٣٦) البيت من البحر الطويل ، وهو للشاعر في نتائج التحصيل : ١/ ٣/ ١١٢٨ ، والدرر اللوامع : ١/ ٨٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٢، وشرح الكافية الشافية : ١٣٧، وشرح قطر الندى لابن هشام :١٤٩، والدر المصون : ٢٨٤/٥ برواية عَنْ قِلَىً لكمْ .

(٢٣٧) ينظر التذييل :١١٢/٤،١١١، والهمع :٤٠٧/١.

(٢٣٨) هو أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ، نحوي يمني، له مؤلفات في علوم العربية وغيرها، منها الكافي والمغني ، توفي سنة ٦٨٠ هـ .

تنظر ترجمته في الأعلام :٧ / ٣٠٣ ، ومعجم المؤلفين :١٣ / ١٩.

(٢٣٩) ينظر المغني : ١/ ٧١٩ .

(٢٤٠) ينظر الأصول : ٢/ ١٦٨.

وإذا لم يكن موضعَ مجازاة لم يصح دخول الفاء "[٢٤١] .

وذلك لأنّ هذه الأدوات قد أضافت للكلام معاني جديدة ، لم تكن قبل دخولها ، فـ (ليت) أفادت التمني ، و(لعلّ) أفادت الترجي ، و(كأنّ) أفادت التشبيه ، وهذه المعاني أبطلت معنى الخبر .

٢- أنه لا يجوز أنْ تقول : ضربتٌ من يأتك تأته ، فكذلك لا يجوز أن تقول : ليت الذي في الدار فمكرم فَتُدخل الفاءَ الذي يؤذن بمعنى الجزاء مع إخراج الذي عن الابتداء ، ويجب أنْ تقول : ليت الذي في الدار مكرم بغير فاء ، كقولك : ليت زيداً مكرم .[٢٤٢]

٣ ــ أنّ الخبر في (ليت ولعل) إنشائي ؛لأنه غير محكوم عليه بالصدق أو الكذب ، وهو في الشرط خبري محض ، فإذا دخلت (ليت ولعل) على جملة فيها معنى الشرط كان الشيء الواحد إنشاءً وخبراً،وهو لا يصحّ ؛ لِمَا يؤدي إليه من تناقض معنوي ، فلو قيل : لعل الذي يأتيني فله درهم وجب أن يكون ما دخل عليه خبراً من جهة سببيته ، ووجب أن يكون إنشاءً من جهة كونه خبراً عن (لعل)، فيكون محتملاً للصدق والكذب باعتبار الإخبار، غير محتمل للصدق والكذب باعتبار الإنشاء.[٢٤٣]

ولا شك أنّ هذا كلام واضح في صحة التعليل ، وهو مبني على ما ذهب إليه بعض النحويين من أنّ الجملة الطلبية لا تكون خبراً ؛ بخلاف من أجاز وقوعها خبراً وهم الجمهور[٢٤٤] ؛ ولذا لم يرتض الرضي التعليل السابق فقال : " وما ذكره المصنف من أنّ امتناع دخول الفاء خبر (ليت ولعل) للزوم التناقض ؛ وذلك لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً ، أي : محتملاً للصدق والكذب ، وخبر (ليت ولعل) لا يحتملان ذلك ليس بشئ ؛ لصحة قولك : إنْ جاءك زيد فاضربْه ، قال الله ــ تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٢٤٥] " .[٢٤٦]

---

(٢٤١) ينظر الحجة للفارسي :١/٤٧.

(٢٤٢) ينظر المقتصد : ١/٣٢٤ .

(٢٤٣) ينظر شرح المقدمة الكافية : ٢/ ٣٧١ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/١٥ ، ٨١.

(٢٤٤) ينظر : ٥٥ من البحث .

(٢٤٥) الآية : ٢١ سورة آل عمرآن .

(٢٤٦) شرح الكافية :١ / ٢٧٢.

فعلى كلام الرضيّ يكون خبر (إنّ) قوله :﴿ فَبَشِّرْهُم ﴾ [٢٤٧]، وهي جملة طلبية ، ووقوعها خبراً قليل .

وقد جعل السيوطي[٢٤٨] الفاء في الآية مما تربط شبه الجواب بشبه شرطه ، وهذا صواب ؛ فقد سبق أنْ ذُكِرَ[٢٤٩] أنّ المجوز لدخول الفاء على الخبر تحققُ شبَه المبتدأ لاسم الشرط ، وشبَه صلته أو صفته بفعل الشرط ، وشبَه الخبر لجواب الشرط .

٥- أنه قد تقدم أنّ (إنّ) له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كـ (ليت) ، وذلك أنه لا يغير معنى الابتداء ؛ ألا ترى أن قولك : إنّ زيداً منطلق بمنزلة قولك : زيد منطلق ؛ إذ لا يفيد غير التأكيد ، وليس كذلك (ليت) ؛ لأنّ بين قولك : ليت زيداً منطلق ، وزيدٌ منطلقٌ فصلاً قوياً في المعنى ، فإذا انحط (إنّ) درجة عن (ليت) في تغيير حكم الابتداء ، وانحط (الذي) عن درجة الجزاء المحض استويا في الرتبة ، فلا يُمنَع أحدهما من صاحبه . [٢٥٠]

وقد قام الإجماعُ على منع دخول الفاء في خبر (ليت وكأنّ) [٢٥١] ، وفي دخولها في خبر (لعل) خلاف : منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء فأجاز دخول الفاء لأنها قد وُصلَت بها الموصولات في قول الفرزدق :

وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الّتي		لَعلّي ــ وإنْ شَطّتْ نَواها ــ أزُورُها [٢٥٢] [٢٥٣]

وقد تؤول المانعون هذا البيت [٢٥٤] ، وعلى تسليم الوصل بها فهو شيءٌ مشترك بينها وبين

(٢٤٧) ينظر مشكل إعراب القرآن :١ / ١٥٣.

(٢٤٨) الإتقان في علوم القرآن :١ / ٤٨٥.

(٢٤٩) ينظر :٤ من البحث ، وقد سبق ابنُ هشام السيوطيَ ، ولكنه لم يمثل بالآية، ولكن مثل بقولهم :الذي يأتيني فله درهم. ينظر المغني : ١ / ٢١٩ .

(٢٥٠) ينظر المقتصد : ٣٢٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ١٠١.

(٢٥١) ينظر الارتشاف :٣/ ١١٤٥.

(٢٥٢) البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق ولم اجده في ديوانه ، وهو له في اللباب للعكبري : ٢/ ١١٧، ١١٨، ، وبلا نسبة في المغني : ٥٠٧،٥١١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣/ ١٠.

(٢٥٣) ينظر التذييل : ٤ /١١١، والهمع :٤٠٧/١.

(٢٥٤) تؤول البيت على وجهين :

(كأنّ) ، فكان ينبغي أن تدخل في خبر (كأنّ) كما تدخل في خبر (لعل) أو (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ) .[٢٥٥] قال أبوحيان : "والصحيح المنع" .[٢٥٦]

وقد ادعى الزمخشريّ ، وابن مالك [٢٥٧]، وابن الحاجب [٢٥٨] ــ ووافقه الرضي في شرح الكافية [٢٥٩] ، وابن فلاح [٢٦٠] ، والسّمين الحلبي إجماع النحويين على منع دخول الفاء في خبرها ، قال الزمخشري: "وإذا أدخلت (ليت) أو (لعل) لم تدخل الفاء بالإجماع" [٢٦١]، وقال السمين : "أمّا إذا نُسِخَ بـــ (ليت ولعل وكأن) امتنعت الفاءُ عند الجميع لتغيُّرِ المعنى" .[٢٦٢]

ولعل دعوى الإجماع من هؤلاء راجعة إلى عدم الاعتداد بمذهب المجيزين لضعفه ؛ قال المرادي : "وقد حُكي في لعل خلافٌ ضعيفٌ" .[٢٦٣]

والراجح منع دخول الفاء على أخبار (كأنّ وليت ولعل) ؛ لأنها قوية العمل مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل في الحال

أحدهما :أن يكون أزورها صلة التي ، وفصل بينها وبين التي بـــ لعلّي وإن شطت نواها على جهة الاعتراض ، فيكون خبر لعلي محذوفاً تقديره: لعلّي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز.

والآخر: أن يكون على إضمار القول ، كأنّه قال: أقول: لعلي وإن شطّت نواها أزورها، والقول كثيراً ما يضمر، قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ من الآية : ١٠٦ سورة آل عمران تقديره: فيقال لهم: أكفرتم؟.

ينظر اللباب للعكبري : ٢/ ١١٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١ / ١٨٠ .

(٢٥٥) ينظر التذييل: ٤ /١١١ ، ونتائج التحصيل : ١/ ٤/ ١١٢٨.

(٢٥٦) ينظر الارتشاف :٣/ ١١٤٦.

(٢٥٧) ينظر التحفة لابن مالك : ١٤١.

(٢٥٨) ينظر شرح المقدمة الكافية : ٢/ ٣٧١ ، والأمالي النحوية : ٣/٨١.

(٢٥٩) ينظر شرح الكافية : ١/ ٢٧١ .

(٢٦٠) ينظر المغني : ١/ ٧١٩ .

(٢٦١) المفصل في صنعة الإعراب :١ /٤٧ .

(٢٦٢) الدر المصون : ٢/ ٥١.

(٢٦٣) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٥ .

، فقوي شبهُها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء المذكورة . (٢٦٤)

وإنْ كان الناسخ من باب (ظننت) والفعل تحقيق نحو:علمت فظاهر قول ابن السراج الجواز ، فتقول : علمتُ الذي يأتيني فله درهم (٢٦٥)، والظاهر أنه لا يجوز ؛ لأنّ الفاء إذا دخلت في الخبر فهو إنشاءٌ للشرط والسبب ، والإخبار بأنه معلوم أو مظنون إخراج له عن الإنشاء ؛ لأنّ القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك وفي اعتقادك ، فليس إنشاءً حينئذ . (٢٦٦)

وإنْ كان لا تحقيق فيه نحو : ظننتُ فلا يجوز دخول الفاء (٢٦٧) ؛ قال ابن السراج : " وتقول : الذي يأتيني فَلهُ درهمٌ ، والذي في الدارِ فلَهُ درهمٌ ، فدخولُ الفاء لمعنى ، ولا يجوزُ : ظننت الذي في الدار فيأتيك ، تريد : ظننتُ الذي في الدار يأتيك ، والأخفش يجيزه على أنْ تكون الفاء زائدة ". (٢٦٨)

(٢٦٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٣١ .

(٢٦٥) ينظر الارتشاف : ٣/ ١١٤٥.

(٢٦٦) ينظر التذييل : ٤ / ١١٢، ونتائج التحصيل : ١/٣/١١٢٩.

(٢٦٧) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٣٥ .

(٢٦٨) الأصول ٢/ ١٦٨ .

المبحث الرابع
دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول
إذا دخلت عليه (إنّ)

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب جمهور النحويين (٢٦٩) إلى جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) نحو : إنّ الذي يأتيك فله درهم ، قال الفراء: "وقوله :﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم﴾ (٢٧٠) أدخلت العرب الفاء فى خبر (إنّ) لأنها وقعت على (الَّذِي) ، و(الَّذِي) حرف يوصل ، فالعرب تدخل الفاء فى كل خبر كان اسمه مما يوصل ، مثل : (مَن) ، و(الذي) وإلقاؤها صواب ، وهى فى قراءة عبد الله : ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ (٢٧١)، ومن أدخل الفاء ذهب بـ (الذي) إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ؛ لأنك تقول : إنّ أخاك قائم ، ولا تقول : إنّ أخاك فقائم ، ولو قلت : إنّ ضاربك فظالم كان جائزاً ؛ لأنّ تأويل : إنّ ضاربك كقولك : إنّ من يضربك فظالم ، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فادخل له الفاء". (٢٧٢)

فصريح كلام الفراء يدل على جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) ، إلا أنّ أباحيان قد نسب إليه المنع عند حديثه عن الآية فقال :" وقد منع هذا قوم منهم الفراء وجعلوا الفاءَ زائدةً " (٢٧٣) ، وتابعه في هذا الآلوسي . (٢٧٤)

فالخبر في الآية السابقة قوله :﴿فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ ، ودخلت الفاء لِما تَضَمَّنه الاسمُ مِنْ معنى

---

(٢٦٩) ينظر مذهبهم في الكتاب :٣ / ١٠٣ ، والخصائص لابن جني :٣/ ٣٢٤ ، والفاءات في النحو العربي : ١٠٨ .

(٢٧٠) من الآية ٨ سورة الجمعة .

(٢٧١) تنظر القراءة في المحرر الوجيز:٦ / ٣٥٤ ، والكشاف :٤/٥٣١ .

(٢٧٢) معاني القرآن :٣ / ١٥٥،١٥٦ .

(٢٧٣) البحر المحيط : ٨/٢٦٤ .

(٢٧٤) روح المعاني للآلوسي:٢٨ / ٩٧ .

الشرطِ ، كما أن (الّذي) مبهم ، والإبهام حد من حدود الشرط ؛ فدخلت الفاء لما في (الذي) من الإبهام ؛ وحسن ذلك لأنّ (الّذي) وصل بفعل ، ولو وصل بغير فعل لم يجز دخول الفاء في الخبر، ولو قلت : إنّ أخاك فجالسٌ لم يجز ؛ إذ ليس في الكلام ما فيه إبهام .(٢٧٥)

المذهب الثاني :

ذهب المازني(٢٧٦)، والأخفش (٢٧٧) إلى أنّ الفاء مزيدةٌ مَحْضَةٌ لا للتضمين المذكور، بل للتأكيد .

قال أبوعلي الفارسي :"ووجه ذلك أنّ الفاء تدخل للعطف ، أو للجزاء ، وزيادة ، فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه لم يصح حمله على العطف ، ولم يستجز حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى .

فأما اللفظ فلأن الجزاء الذي هو ــ في الأصل ــ شرط لازم غير مستغنىً عنه ، ولا يستقل الجزاء إلا به . فلما كانت صلة الشرط على ما ذكرنا ولم يكن الوصف كذلك ــ لأنك في أكثر الأمر مخير في ذكره وتركه ــ لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول ، والنكرة الموصوفة كقوله تعالى : ﴿ الّذينَ يُنفقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللّيْلِ وَالنّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً ﴾ (٢٧٨) ثم قال : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِم﴾ ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ (٢٧٩) فلما لم يكن موضعاً له ، ولا للعطف ، حكم بزيادة الفاء ، لأنها قد ثبتت زائدةً حيث لا إشكال في زيادتها ، وذلك في قول النّمرُ بنُ تَوْلَب ــ ﷺ :

(٢٧٥) ينظر الدر المصون :٦ / ٣١٧ ، ومشكل إعراب القرآن :٢ /٧٣٤ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري :٢٦١/٢ ، والفاءات في النحو العربي : ٨٨.

(٢٧٦) ينظر رأيه في الحجة للفارسي:١/ ٤٤ ، ٤٩، وشرح الكافية الشافية :٣/ ١٢٥٧.

(٢٧٧) معاني القرآن : ٥١١،٥١٢/٢، والأصول :٢ / ١٦٨ ، واللباب علل البناء والإعراب : ٤٢١/١، ٤٢٢.

(٢٧٨) من الآية : ٢٧٤ سورة البقرة .

(٢٧٩) من الآية : ٥٣ سورة النمل .

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعِي (٢٨٠)

ألا ترى أنّ إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة ؛ لأنّ (إذا) إنما يقتضي جوابا واحداً .

وأما بُعْد الجزاء في المعنى فلأنّ ما كان بإثبات معنى أو نفيه ، فأما ما كان واقعاً لا محالة فإنّه لا يكون من باب الجزاء ، والموت ملاقٍ له ، فرّوا أو لم يَفِرّوا.

فإنْ قلتَ : فقد تقول في الجزاء : لأضربنك إنْ سكتَ أو نطقتَ ، ولأعطينك إنْ خرجتَ أو قمتَ فإنّ هذا كلام متّسَعٌ فيه مُخْرج عن أصله، وحكمه إذا استُعْمِل حرف المجازاة أنْ يفعل الإعطاء إذا وقع الخروج ، ثم يبدو له أنْ يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد : أو أقمت . وقد يصح أنْ يحمل هذا الكلام على المعنى فيستقيم أنْ تكون الفاء جزاءً . وذلك أنّ معنى : ﴿ إنّ المَوْتَ الّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ ﴾ ومعنى : إنّ الذي تفرون منه من الموت واحد ، فكما يصح الجزاء في هذا الاسم كذلك يصح فيما كان بمعناه ؛ ألا ترى أنك قد جازيت حيث كانت الصلة ظرفاً لما كان الظرف متضمناً لمعنى الفعل ؟ كقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّه ﴾ ، ودخلت الفاء في الخبر كما دخلت في الصلة ، والصلةُ فعلٌ محضٌ ، وكل ذلك حمل على المعنى ؛ لأنّ الجزاء المحض لا يكون بالظرف ...

فأما دخولُ معنى الجزاء في الآية وصحته فعلى أنْ يترل الكلام كأنه خوطب به من ظنّ أنّ فراره من الموت ينجيه وقد جاء الجزاء المحض في قول الشاعر :

ومَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ يَلْقَها وإنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ (٢٨١)

فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذلك تكون الآية ". (٢٨٢)

وقد خُرِّجت الآية على أنْ يكون الموت اسم (إنّ)و(الّذي) خبرها، و﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾

---

(٢٨٠) البيت من البحر الكامل ، وهو للشاعر في شعره : ٧٢ ، وله ـ أيضاً ـ في الكتاب : ١٣٤/١ ، ولسان العرب (ن ف س) ، و بلا نسبة في اللباب للعكبري :١ /٤٢٢، والمغني : ٥٢٧ .

(٢٨١) البيت من البحر الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه برواية ثعلب : ٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٦ برواية : ولو نال بدل وإنْ رَامَ ، والخصائص : ٣٢٤/٣ برواية ينلنه بدل يلْقَها، وبلا نسبة في المغني لابن فلاح :١ /٧٢٤.

(٢٨٢) ينظرالحجة :١/٤٣ــ ٤٥.

جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها ، كأنه قال : قل إنّ الموت هو الذي تفرون منه نحو القتل أو الحرب ، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ فقُمْ إليه ، ووجه ارتباطها أنّ العرب تعتقد أنّ من فرّ من شيء وخاف منه كان ذلك سبباً في لقائه ، كما في قول زهير السابق .

وفي إعراب (الذي) خبراً نظر؛ لأنه لا تَرَتُّبَ بين قوله : ﴿الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ بين قوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ، كما أنّ المعنى على الإخبار بأنّ الموت يلاقيهم ، لا على أنّ الموت هو الذي يفرون .(٢٨٣)

ولذا قال الفراء عن هذا التقدير : " ولا تجد هذا محتملاً في العربية ، واللّه أعلم بصواب ذلك. "(٢٨٤)

وقيل : (الذي) بدل من (الموت) فالنية أنْ يلي (إنّ) ، وكأنه قال: قل إنّ الذين يفرون (٢٨٥) ، وقد رد المازني والأخفش مذهب الجمهور من وجهَيْن:

أحدُهما : أنّ ذلك إنّما يجوز إذا كان المبتدأُ أو اسمُ (إنّ) موصولاً، واسمُ (إنّ) هنا ليس بموصولٍ ، بل موصوفٌ بالموصول.(٢٨٦)

والثاني: أنّ الفرارَ مِنْ الموتِ لا يُنْجَي منه ، فلم يُشْبِهِ الشرطَ ، يعني أنه متحققٌ فلم يُشْبه الشرطَ الذي هو مِنْ شأنه الاحتمالُ.(٢٨٧)

وأُجيب عن الأول: بأنّ اسم (إنّ) قد وصف بـ (الذي) ، وحُكْمُ الموصوف بالموصول حكمُ الموصولِ في ذلك ، فكأن (إنّ) باشرت الذي، ولأنّ (الّذي) لا يكونَ إلاّ صفةً. فإذا لم يُذْكَرِ الموصوفُ دخلَتِ الفاءُ ، والموصوفُ مرادٌ ، فكذلك إذا صَرَّح بها.

وعن الثاني: بأنّ خَلْقاً كثيراً يَظُنُّونَ أنّ الفِرارَ مِنْ أسبابِ الموتِ يُنَجِّيهم إلى وقتٍ آخر.

---

(٢٨٣) ينظرمشكل إعراب القرآن :٢ /٧٣٤، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/ ١٦ . والبحر المحيط :٨/٢٦٤.

(٢٨٤) معاني القرآن : ٣ /١٥٦.

(٢٨٥) ينظر : التذييل : ٤/١١٣ .

(٢٨٦) إملاء ما من به الرحمن :٢/٢٦١.

(٢٨٧) الدر المصون :٦ / ٣١٧ .

والصحيح أنّ دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) لا يجوز ؛ لأنّ الاسم المخبر عنه ــ وهو الموصوف بـــ(الّذي) ليس بمشبه لاسم الشرط ؛ لأنّ اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، والاسم الموصوف بـــ(الّذي) ليس كذلك . (٢٨٨)

(٢٨٨) التذييل: ٤ /١٠٣، ١١٢.

الخاتـــمـــــــــة

نحمد الله ـــ تبارك وتعالى ـــ ونصلي ونسلم على أفضل رسله ، وخاتم أنبيائه ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلي يوم الدين .

ثم أما بعد

فلقد انتهى هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن إجمالها في الآتي :

أولاً : لجواز دخول الفاء في خبر المبتدأ على مذهب البصريين غير المبرد شروط :

أحدها: أن يكون المبتدأ موصولاً لا يرادُ به الخصوص ، أو نكرةً عامةً .

الثاني : أن تكون الصلةُ أو الصفةُ للموصول والموصوف المـــذكورين ظرفـــاً ، أو جـــاراً ومجروراً ، أو فعلاً .

الثالث : أن يكون الفعلُ الواقع صفةً ، أو صلةً ،غير مقرون بأداة شرط .

الرابع : أنْ يكون الفعلُ المذكور على هيئةٍ لا تنافي أداة الشرط .

الخامس : أنْ يكون الخبر مستحَقاً بالصلة أو الصفة، وقد يعبر بغير ذلك فيقال : أنْ تكون الصلة أو الصفة متضمنةً للشرط ، ويكون الخبر متضمناً للجزاء ، والمقصود مـــن العبـــارة الأولى والثانية واحد ، وهو أنْ تكون الصلة أو الصفة سبباً ، والخبر مسبباً عن الصلة أو الصفة.

والموجب لالتزام هذه الشروط المذكورة تحققُ شبَه المبتدأ لاسم الشرط ، وشبَه صـــلته أو صفته بفعل الشرط ، وشبَه الخبر لجواب الشرط، فإذا حصلت هذه الأشباه الثلاثة ساغ دخولُ الفاء في الخبر ؛ لإفادة الربط كما يحصل بالفاء ربطُ الجزاء بالشرط ، ومن ثم وجب كونُ المبتدأ عامـــاً ، وأنْ تكونَ صلتُه أو صفتُه فعلاً ؛ لأنّ اسم الشرط لا يوصل بجملةٍ اسمية ، وأن يكون الخبر مستحَقاً بالصلة أو الصفة ، بمعنى أنّ المتكلم لا يدخل الفاء حتى يقصد ترتب الخبر على الصلة أو الصفة كما يترتب الجزاء على الشرط.

ثانياً : أنّ الراجح منع دخول الفاء على الخبر والصلة جملةٌ اسميةٌ فلا يقال : الذي هو يأتيني فله درهم ؛ لخلوها من معنى الشرط .

ثالثاً : أنّ الراجح جواز دخول الفاء في الخبر والصلة ماضية من جهة المعنى لورود ذلك في القـــرآن

الكريم ، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٢٨٩) وقال عزّ سلطانه : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَـابٍ ﴾ (٢٩٠) ؛ لأنّ الأولى أنْ تحمل القواعد على أساليب القرآن ، لا أنْ يحمل القرآن على قواعد العربية ؛ فإنّ ورود لفظـة أو آية من القرآن تعد شاهداً كافياً يؤخذ به ويقاس عليه ، وإنْ قلّ ورود مثل ذلك عن العرب .

رابعاً : أنّ الراجح جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ معرفة موصوفاً باسم موصول صلته جملةٌ فعلية تصلح لأن تكون شرطاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ (٢٩١) وذلك لأمرين :

الأول : أنّ الآية قد أُوّلَت تأويلًا بعيداً لا يعتد به .

الثاني : أنّ الفاء قد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إنّ في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ (٢٩٢) فدخولها عليه مع عدم(إنّ) أحق .

خامساً : أنه قد شُهر عن الأخفش جوازُ دخول الفاء في الخبر بلا شرط، نحو : زيد فمنطلق ، فقال : " ... وزعموا أنهم يقولون :"أَخُوكَ فَوَجَد بل أخوك فَجَهَدَ" يريدون :"أخوك وَجَدَ" و"بل أخـوك جَهَدَ" فيزيدون الفاء" . (٢٩٣) إلا أنه قد صرّح بما اشترطه جمهور النحويين من أن الخبر لابدَّ وأن يكون متضمناً للجزاء ، وذلك في غير موضع من معاني القرآن ، وقد تبين أنّ تصريحه بمنع دخـول الفاء إلا إذا تضمن الخبر معنى الشرط أوضحُ وأظهرُ من الإجازة المطلقة ، ومع هذا فلم يشر أحـدٌ من النحويين إليها ، وقد تبين ضعف مذهب الأخفش القائل بالجواز ، وقد ذكرنا سبب ذلك .

سادساً : أنّ المبتدأ إذا كان (أل) الموصولة وصلتها صفةً صريحةً مستقبلة الزمن فإن الفاء تدخل على الخبر كما هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم ، نحو قوله ﷻ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِـدٍ

---

(٢٨٩) من الآية : ١٦٦ سورة آل عمران .

(٢٩٠) من الآية : ٦ سورة الحشر

(٢٩١) من الآية : ٦٠ سورة النور.

(٢٩٢) من الآية ٨ سورة الجمعة .

(٢٩٣) معاني القرآن : ١/ ١٣٢ .

مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٢٩٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٢٩٥) وهو الرأي الذي عليه التعويل ، والرأي المانع دخول الفاء لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ؛ لأنه يدعم القواعد النحوية التي استُقرئت من كلام العرب ، والأولى أنْ تحمل القواعد على أساليب القرآن لا العكس ، فالصحيح دخولها على الخبر ولو كان أمراً أو نهياً.

سابعاً : أنّ النحويين قد اضطربوا في حكم دخول الفاء على خبر(إنّ) عند سيبويه والأخفش اضطراباً كبيراً :

١ــ فقد صرح الخوارزمي وابن الحاجب بأنّ سيبويه قد منع دخول الفاء على خبرها ، وكلام سيبويه مخالفٌ لما ذكراه ؛ إذ هو ناطقٌ بالجواز ،ومما يدل على هذا الاضطراب أن كثيراً من النحويين قد نسبوا المنع ــ أيضاً ــ إلى الأخفش ، وكلامه ــ أيضاً ــ ناطقٌ بالجواز .

٢ــ أنّ بعض النحويين ينقل الخلاف بين سيبويه والأخفش دون تحرير المسألة ، مثل قول الكيشيّ : " وفي دخول (إنّ) خلافٌ بين الأخفش وسيبويه ، قال الأخفش : تدخل ؛ لأنّ الشرطية قد تخفّفت ، ومنعه سيبويه لعدم الصدرية ، ونُقل الخلاف على العكس أيضاً " . وقد تبين أنه لا خلاف بين الأخفش وسيبويه ، فهما يجيزان دخولَ الفاء في الخبر مع (إنّ) ، ولا وجه لهذا التخليط والاضطراب .

ثامناً : أنّ الراجح منع دخول الفاء على أخبار (كأنّ وليت ولعل) ؛ لأنها قويةُ العمل مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، فـ (كأنّ) تفيد التشبيه ، و(ليت) تفيد التمني ، و(لعل) تفيد الترجي ، كما أنّ هذه الحروف الثلاثة مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل في الحال ، فقوي شبهُها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء .

تاسعاً : أنّ الراجح منع دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) ، ولا وجه للاستشهاد بقوله تعالى :﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ (٢٩٦) ؛ فليس قوله :﴿فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ هو الخبر ، وإنما الخبر قوله :(الَّذِي) ، و:﴿فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ جملة مرتبطة بالفاء

(٢٩٤) من الآية :٢ سورة النور .

(٢٩٥) من الآية : ٣٨ سورة المائدة .

(٢٩٦) من الآية ٨ سورة الجمعة .

بالجملة التي قبلها ، كأنّه قال : قل إنّ الموت هو الذي تفرون منه نحو القتل أو الحرب ، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ فقُمْ إليه ، ووجه ارتباطها أنّ العرب تعتقد أنّ من فرّ من شيء وخاف منه كان ذلك سبباً في لقائه .

ومما يؤكد منع دخول الفاء أنّ الاسم المخبر عنه ــ وهو الموصوف بـــ(الّذي) لـــيس بمشـــبه لاسم الشرط ؛ لأنّ اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضـــمراً ، والاســـم الموصـــوف بـــ(الّذي) ليس كذلك .

عاشراً : أنّ صريح كلام الفراء يدل على جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) ، إلا أنّ أباحيان قد نسب إليه المنع عند حديثه عن الآية فقال :" وقد منع هذا قوم منهم الفراء وجعلوا الفاءَ زائدةً " ، وتابعه في هذا الآلوسي .

هذه أهم نتائج هذا البحث المتواضع ، أسأل الله العظيم ، رب العرش الكريم أن ينفعني به ، وأن ينفع به ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د / حمادة محمد حسين أحمد بودي

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية في أسيوط

الفهارس

أولاً : فهرس المصادر :

القرآن الكريم جل من أنزله .

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ــ تحقيق/ أنس مهرة ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٧٤م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ــ تحقيق د/ رجب عثمان محمد ــ مطبعة المدني بالقاهرة ــ الطبعة الأولى ــ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ــ تحقيق د/ عبدالله علي الحسيني البركاتي ــ د/ محسن سالم العميري ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ــ

٥- الأزهية في علم الحروف للهروي ــ تحقيق د/ عبد المعين الملوحي ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م .

٦- الأساليب الإنشائية في النحو العربي للشيخ / عبدالسلام هارون ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الثانية ــ ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م .

٧- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٨- الأصول في النحو لابن السراج ــ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الثالثة ــ ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٩- إعراب القرآن للنحاس ــ تحقيق د/ زهير غازي زاهد ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٠- الأعلام لخير الدين الزركلي ــ دار العلم للملايين ــ بيروت ــ الطبعة الرابعة ١٩٧٩م

١١- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ــ تحقيق/ سمير جابر ــ دار الفكر ــ بيروت ــ الطبعة الثانية

ـ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

١٢- أمالى بن الشجري ـ تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ـ مطبعة المدني بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

١٣- الأمالى النحوية ـ (أمالي القرآن الكريم) ـ لابن الحاجب ـ تحقيق د/ هادي حسن حمودي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٤- إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ـ تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض ـ مطبعة الحلبي ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسى ـ تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ـ تحقيق د/ موسى بناي العليلي ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .

١٧- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ـ الشيخ /علي محمد معوض ـ د/زكريا عبد المجيد النوتي ـ د/أحمد النجولي ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان – الطبعة الأولى ـ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

١٨- البحر المديد لابن عجيبة الحسني . تحقيق / عمر أحمد الراوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي ـ تحقيق د/ عياد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الثامنة ـ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٢١- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ـ تحقيق / محمد المصري ـ جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت – الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧م .

٢٢- البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق / فوزي عطوي ـ دار صعب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٦٨م .

٢٣- التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك ـــ تحقيق / أحمد على قائد ـــ رسالة ماجستير ـــ كلية اللغة العربية بأم القرى ـــ ١٤١٠هـ/١٩٨١هـ .

٢٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ـــ تحقيق د/ حسن هنداوي ـــ دار القلم دمشق ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٢٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـــ دار إحياء الكتب العربية.

٢٦- التطبيقات والقواعد في النحو للشيخ / عبدالسميع شبانة ـــ مطبعة الاعتصام ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٣٨٠هـ ـــ ١٩٦٠م.

٢٧- تمهيد القواعد لناظر الجيش ـــ تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـــ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

٢٨- جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري ـــ تحقيق / أحمد محمد شاكر ـــ مؤسسة الرسالة ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٢٠ هـ ـــ ٢٠٠٠ م .

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ـــ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ـــ والأستاذ/ محمد نديم فاضل ـــ دار الآفاق الجديدة ـــ بيروت ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـــ دار إحياء الكتب العربية .

٣١- حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية الرضي ـــ دار الكتب العلمية بيروت .

٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني ـــ دار إحياء الكتب العربية ـــ من دون تاريخ .

٣٣- الحجة للقراء السبعة للفارسي ـــ تحقيق / بدر الدين قهوجي ـــ وبشير جويجاتي ـــ دار المأمون للتراث ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٣٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ـــ تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ـــ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـــ مكتبة الرفاعي بالرياض ـــ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٥- الخصائص لابن جنى ـــ تحقيق الأستاذ / محمد على النجار ـــ القاهرة ـــ ١٩٥٢م.

٣٦- دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة ـــ القسم الثاني . مطبعة دار الحديث بالقاهرة .

٣٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ـ مطبعة كردستان العلمية بمصر ـ ١٣٢٨ هـ .

٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ـ تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٣٩- ديوان الأفوه الأودي /تحقيق محمد التونجي ـ دار صادر بيروت ـ أولى ١٩٩٨م .

٤٠- ديوان عدى بن زيد العبادي ـ تحقيق / محمد جابر المعبد ـ وزارة الثقافة والإرشاد بالعراق ـ ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٥ م .

٤١- ديوان المفضليات للمفضل الضبي بشرح ابن الأنباري ـ تحقيق / كارلوس يعقوب ـ مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ـ ١٩٢٠ هـ .

٤٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ـ تحقيق / أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٤٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسى ـ دار التراث العربى ـ بيروت .

٤٤- سر صناعة الإعراب لابن جنى ـ تحقيق د/ حسن هنداوي ـ دار العلم دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٥- سنن الدار قطنى ـ تحقيق / السيد عبد الله هاشم يمنى ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

٤٦- السنن الكبرى للنسائي ـ تحقيق د/ عبد الغفار البنداري ـ سيد كسروى حسن ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

٤٧- شرح أبيات الجمل لابن السيد ـ تحقيق عبدالله الناصير ـ دار علاء الدين بدمشق ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٠م .

٤٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية.

٤٩- شرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي ـ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بأم القرى ـ تحقيق الباحثة / فريدة حسن محمد معاجيني ـ ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م .

٥٠- شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ـ د/ محمد بدوى المختون ـ دار هجر للطباعة والنشر ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥١- شرح التسهيل للمرادي ــ الجزء الأول ــ تحقيق / أحمد محمد عبد الله يوسف ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

٥٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ــ تحقيق د/ صاحب أبو جناح ــ إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية .

٥٣- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى برواية ثعلب ــ تحقيق / حنا ناصر الحتى ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ ١٤٢٤ هـ ــ ٢٠٠٤م .

٥٤- شرح الرضي على الكافية ــ تحقيق / يوسف حسن عمر ــ جامعة قاريونس ــ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٥٥- شرح شواهد المغني للسيوطي ــ تصحيح الشيخ / محمد محمود الشنقيطي ــ تعليق / أحمد ظاهر كوجان ــ منشورات دار الحياة ــ بيروت .

٥٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ــ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ــ ١٩٩٢م .

٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك ــ تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي ــ دار المأمون للتراث بدمشق ــ الطبعة الأولى ــ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٥٨- شرح كتاب سيبويه للرماني ــ تحقيق / محمد إبراهيم يوسف شيبة ــ رسالة دكتوراه ــ كلية اللغة العربية بأم القرى ــ ١٤١٤ هـ .

٥٩- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ــ تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٠م .

٦٠- شرح المفصل لابن يعيش ــ توزيع مكتبة المتنبي ــ القاهرة .

٦١- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ــ تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر ــ مكتبة نزار مصطفى الباز بالرياض ــ الطبعة الأولى ــ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٢- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ــ تحقيق / موسى بناي العليلي ــ مطبعة الآداب بالعراق ــ ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٦٣- شعر النمر بن تولب ـــ تحقيق د/ نورى حمودى القيسي ـــ بغداد ١٩٦٩م .

٦٤- شفاء العليل في شرح كتاب التسهيل للسلسيلي ـــ تحقيق د/ الشريف عبد الله على ـــ المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م .

٦٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ـــ تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

٦٦- صحيح البخاري ـــ تحقيق د/ مصطفى أديب البغا ـــ دار ابن كثير اليمامة ـــ بيروت ـــ الطبعة الثالثة ـــ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٦٧- الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم للدكتور / شرف الدين على الرجحي ـــ دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ـــ ١٩٩٥م .

٦٨- الفهرست لابن النديم تحقيق / أحمد راتب عرموش ـــ دار المعرفة ـــ بيروت ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٣٩٨هـ/١٩٧٨ .

٦٩- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ـــ تحقيق د/ فيصل الحفيان ـــ مكتبة الرشد بالرياض ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٧٠- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ـــ تحقيق د/ أحمد محمد الدالي ـــ مؤسسة الرسالة بيروت ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٩٩٢م .

٧١- كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر ـــ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ـــ مؤسسة الرسالة ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٤٠٤ هـ ـــ ١٩٨٤م .

٧٢- كتاب الإيضاح للفارسي ـــ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ـــ عالم الكتب ـــ بيروت ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٧٣- كتاب السبعة لابن مجاهد ـــ تحقيق د/ شوقي ضيف ـــ دار المعارف ـــ الطبعة الثانية .

٧٤- كتاب سيبويه ـــ تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ـــ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٩٧٧م .

٧٥- كتاب الشعر أو شرح أبيات المشكلة للفارسي ـــ تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ـــ مطبعة المدني بالقاهرة ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٠٨/٩٨٨م .

٧٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ـــ تحقيق/ عبد الرزاق المهدي ـــ دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت .

٧٧- اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ـــ تحقيق / غازى طليمات ـــ عبد الإله نبهان ـــ دار الفكر المعاصر ـــ بيروت ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٧٨- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ـــ تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ـــ الشيخ علي محمد معوض ـــدار الكتب العلمية - بيروت ـــالطبعة الأولى ـــ ١٤١٩ هـ ـــ ١٩٩٨ م .

٧٩- لسان العرب لابن منظور ـــ تحقيق / عبد الله على الكبير وآخرين ـــ دار المعارف بمصر.

٨٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي ـــ تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين ـــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ـــ ١٣٨٦هـ .

٨١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ـــ تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد ـــ دار الكتب العلمية ـــ لبنان ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤١٣هـ ـــ ١٩٩٣م.

٨٢- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـــ عنى بنشره/ برجشتراسر مكتبة المتنبى ـــ القاهرة .

٨٣- المذكر والمؤنث لابن الأنباري ـــ تحقيق الشيخ /محمد عبدالخالق عضيمة ـــ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ـــ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٨٤- المسائل المتفق عليها بين النحويين للباحث / دخيل بن غنيم العواد ـــ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بأم القرى ـــ ١٤٢٣هـ .

٨٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ـــ تحقيق د/ محمد كامل بركات ـــ مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية ـــ ١٤٢٠هـ/٢٠٠١م .

٨٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ـــ تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ـــ مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ـــ ١٤٠٥م

٨٧- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ـــ تحقيق د/نبهان ياسين حسين ـــ طبعة الجامعة المستنصرية بالعراق ـــ ١٩٩٧م .

٨٨- معاني القرآن للأخفش ــ تحقيق د/ هدى محمود قراعة ــ مطبعة الخانجي بالقاهرة ــ الطبعة الأولى ــ ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

٨٩- معاني القرآن للفراء ــ تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ــ عبدالفتاح شلبي ــ محمد علي النجار ــ دار السرور ــ بيروت .

٩٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ــ تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ــ المكتبة العصرية ــ بيروت .

٩١- معجم المؤلفين ــ تراجم مصنفى الكتب العربية لعمر رضا كحالة ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .

٩٢- المغني لابن فلاح ــ تحقيق الباحث / عبدالرازق عبدالرحمن أسعد السعدي ــ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ــ ١٤٠٤ هـ .

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق د/مازن المبارك ــ محمد علي حمد الله ــ دار الفكر ــ بيروت ــ الطبعة السادسة ــ ١٩٨٥م.

٩٤- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ــ تحقيق د /علي بو ملحم ــ دار ومكتبة الهلال ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

٩٥- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ــ منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ــ ١٩٨٢م

٩٦- المقتضب للمبرد ــ تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ــ الطبعة الثانية ــ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩٧- النحو الوافي للأستاذ / عباس حسن ــ دار المعارف ــ الطبعة السادسة .

٩٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ــ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار الفكر العربي ــ ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٩٩- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ــ تحقيق د/ مصطفى الصادق ــ دار الكتاب للنشر والتوزيع بليبيا .

١٠٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ـــ تحقيق / رشيد بلحيب ـــ طبع وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٠١- الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري ـــ تحقيق ، ليث محمد لآل ـــ رسالة دكتوراه ـــ كلية اللغة العربية بأم القرى ـــ ١٤٢٣ هـ .

١٠٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ـــ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ـــ المكتبة التوفيقية – مصر.